

«الاقتصادية» تنشر رسالة اتحاد العقاريين: أعمال شركات العقار مشلولة وخاطبنا أعلى سلطة وزارية

1 كيف تدعون المستثمر الأجنبي وتعاقبون الشركات التي يملك فيها؟
2 في 2024 تضارب القوانين ليس مقبولا ويسيء لبيئة الأعمال

كتب بدر العلي:



أزمة تطبيق المادة 8 من القانون 74 لعام 79 التي تعاقب وتحرم الشركات العقارية من ممارسة نشاطها الأساسي، وذلك بعدم تسجيل العقار في حال كان بين المساهمين مساهم أجنبي، هذه الأزمة أخذت في التفاقم والوصول لمرحلة التأثير السلبي على الشركات العقارية.

اتحاد العقاريين خاطب وزراء العدل منذ تولي الوزير عبد الله الرومي وزارة العدل حتى يومنا هذا، كما تمت مخاطبة وزراء التجارة المتعاقبين وصولاً لأعلى سلطة وزارية.

وتنشر «الاقتصادية» نص الرسالة التي تم توجيهها من اتحاد العقاريين والتي انطلقت من واقع المصلحة العامة لمساس المادة سالفة الذكر بسمعة الكويت الاقتصادية والتجارية بما لها من تأثير مباشر على أعمال القطاع الخاص، وعدم وجود شبيه لها في أي دولة خليجية، علماً أنها لم تطبق إلا مؤخراً رغم تشريعها قبل نحو 45 عاماً، وفيما يلي نص الكتاب الرسمي:

تنمة المنشورص2

لقد سعت جميع الدول لسن القوانين ووضع التشريعات التي تنظم المعاملات العقارية بين المتعاملين بها حفاظاً على مبدأ الملكية وتدعيماً للائتمان العقاري وصيانةً لحقوق المالكين، ولذلك أصدرت دولة الكويت المرسوم

2024 والقوانين متضاربة؟

تقول مصادر القطاع الخاص، كيف نكون في 2024 والقوانين متضاربة؟ ولدينا طموح لجذب المستثمرين الأجانب وتحقيق انفتاح ودعوة الشركات الأجنبية للتواجد في الكويت.

4

الأزمة تتفاقم ووصلت لمرحلة التأثير السلبي وتهديد الشركات العقارية

6

طرقنا كل الأبواب ولا تجاوب ولا بصيص أمل!

3

وزارة العدل استثنت البنوك فقط من هذا القانون دون أساس قانوني لذلك

5

البنوك تعمل في النشاط العقاري والتمويلي وتسجل العقارات وبين مساهميها أجنب

7

ما ينطبق على الشركات المساهمة ينطبق على البنوك ما يؤكد عوار استثناء العدل للمصارف

الحد من قدرة الشركات على ممارسة أعمالها يقلص وزن البورصة على المؤشرات العالمية



المادة الأولى منه على أن حق تملك العقارات في الكويت مقصوراً على الكويتيين فقط، كما نصت المادة الثامنة على حظر تملك العقارات على الشركات التجارية التي يشترك فيها غير كويتيين، وعلى الشركات التي يشترك فيها غير كويتيين، عند العمل بهذا القانون، التصرف فيما تملكه من عقارات خلال سنة من تاريخ العمل به وإلا بيعت جبراً، كما استثنى القانون الشركات المساهمة التي يشترك فيها شركاء غير كويتيين، ولا يكون من بين أغراضها التعامل في العقارات، تملك العقار اللازم لإدارتها أو لتحقيق أغراضها، إذا صدر مرسوم بمنحها هذا الحق. ورتب هذا القانون وبناءً على ما جاء فيه البطلان المطلق لكل تصرف يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

وتجدر الإشارة هنا أن هذا القانون قد صدر أخذاً بعين الاعتبار قانون الشركات المشار إليه أعلاه والذي لم يكن يسمح فيه للمستثمر الأجنبي بتملك الأسهم إلا بعد موافقة الجهات الحكومية ذات الصلة.

وجاء بعد ذلك القانون رقم 20 لسنة 2000 م بشأن السماح لغير الكويتيين بتملك الأسهم في الشركات المساهمة الكويتية حيث جاء في المذكرة الإيضاحية بالقانون ما يلي: (تسعى معظم الدول إلى توجيه مدخرات مواطنيها في الاستثمار في المجالات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية فيها، إلى جانب تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على المشاركة في هذه الاستثمارات. وكانت الشركات المساهمة من أفضل التنظيمات القانونية التي تمكنت من احتواء هذه الاستثمارات المشتركة سواء لما توفره من سهولة في الانضمام إلى الشركة أو الخروج منها من خلال عمليات التداول، أو بما يترتب على ملكية أسهمها من حق الاشتراك في إدارتها والمشاركة في اقتسام أرباحها).

وقد نصت المادة الأولى من القانون على جواز تملك غير الكويتيين للأسهم في الشركات المساهمة الكويتية سواء كانت قائمة وقت العمل بهذا القانون أو التي ستأسس بعد ذلك كما يجوز لهم الاشتراك في هذه الشركات وفقاً لأحكام مواد القانون. كما جاءت المادة الثانية منه بما يلي: (تحدد بقرار من وزير التجارة والصناعة، بعد موافقة مجلس الوزراء، ضوابط مساهمة غير الكويتيين في الشركات المساهمة الكويتية بما في ذلك الحد الأقصى لما يمتلكونه من أسهمها والحقوق المترتبة

لغير الكويتيين بتملك الأسهم في الشركات المساهمة الكويتية وبيان تفسير الفقرة الثالثة من المادة الثامنة والتي نصت على (باستثناء من أحكام الفقرتين السابقتين يجوز للشركات المساهمة التي يشترك فيها شركاء غير كويتيين، ولا يكون من بين أغراضها التعامل في العقارات، تملك العقار اللازم لإدارتها أو لتحقيق أغراضها....) وهو ما يؤكد ما ذهب إليه بعض الآراء القانونية من أن هذا القانون لا ينطبق على الشركات الذي تتضمن أغراضها التعامل في العقارات، ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة بعد الحصول على رأي الفتوى والتشريع.

2 - العمل على ما جاء في نص المادة الثانية من القانون رقم 20 لسنة 2000 م والتي نصت أن لوزير التجارة والصناعة، بعد موافقة مجلس الوزراء، أن يضع ضوابط مساهمة غير الكويتيين في الشركات المساهمة الكويتية والحقوق المترتبة عليها، لذلك نرى بأنه بات من الضروري أن يتم إصدار قرار من معالي وزير التجارة والصناعة بتحديد ضوابط تملك غير الكويتيين للأسهم، ويوفق بين حظر تملك غير الكويتيين للعقار ومن حيث السماح لغير الكويتيين بتملك الأسهم. على أن يتضمن القرار عدم جواز الشركات التجارية بكافة أنواعها سواء أثناء قيام الشركة أو عند تصفيتها توزيع أصولها العقارية على الشركاء أو المساهمين فيها على غير الكويتيين وإلا بيعت جبراً، على أن يتقاضى غير الكويتي مقابل العقار نقداً، ولا شك أن هذا القرار وفي حال صدوره سيحقق التوازن المطلوب بين حماية الملكية العقارية وحماية رأس المال الأجنبي في أن واحد، كما يمكن إضافة ما يراه معالي وزير التجارة والصناعة مناسباً وبما يحقق المصلحة العامة للدولة.

3 - أن يتم تعديل القانون رقم 74 لسنة 1979 م من خلال مجلس الأمة الكويتي، وذلك بما يتيح للشركات المساهمة العامة من تملك العقارات وفقاً للنظم والاشتراطات التي سيحددها هذا التعديل، ولا شك أن هذا الحل سيأخذ وقتاً طويلاً وفقاً لمعطيات الساحة السياسية الحالية ولا يتفق مع ضرورة حل هذه المشكلة بالسرعة القصوى الممكنة.

وختاماً نتمنى ونتطلع إلى سرعة النظر في هذه القضية وإيجاد الحلول المناسبة لها، ونؤكد لكم استعدادنا التام للمشاركة والمساهمة فيما ترونه مناسباً لحل هذا الموضوع.

قبل وزارة العدل، وإذا ما انطبق الحال على البنوك الكويتية هذا يعني أن جميع البنوك الكويتية يدخل من ضمن ملكيتها غير الكويتيين، مع العلم بأن البنوك تقوم كذلك بممارسة النشاط العقاري بالإضافة إلى نشاط التمويل وعادةً ما تقوم بتسجيل العقارات باسمها كضمان مقابل أي تمويل ممنوح سواء بالنسبة إلى الشركات أو حتى بالنسبة إلى الأفراد.

وبناءً على ما تقدم فإننا نطلب من معاليكم بضرورة وسرعة التدخل في حل تلك الإشكالية المهمة تجنباً لأضرارها وتلافياً لتبعاتها ودرأاً لخطورة ما قد ستؤول إليه الأمور ونرى نحن اتحاد العقاريين مجموعة من الحلول التي يمكن تطبيقها وتبنيها وفقاً للمصلحة العامة وبما يمكننا من حل هذه الإشكالية بأسرع وقت ممكن:

1 - صدور قرار من مجلس الوزراء الموقر باستثناء الشركات المساهمة الكويتية من القانون رقم 74 لسنة 1979 م بتنظيم تملك غير الكويتيين للعقارات لمدة سنة، مع أخذ رأي إدارة الفتوى والتشريع بخصوص مدى انطباق المرسوم بالقانون المشار إليه أعلاه، أخذاً بعين الاعتبار القانون رقم 20 لسنة 2000 م بشأن السماح

يشارك فيها شركاء غير كويتيين. ولا شك أن هذا الأمر قد أحدث إرباكاً في السوق العقاري، بل في السوق الاقتصادي برمته، وله انعكاسات سلبية وخطيرة وتأثيرٌ جم على مكانة الكويت الاقتصادية، وفي ترقية بورصة الكويت وما يترتب على ذلك من جذب لرؤوس الأموال الأجنبية.

إن بورصة الكويت عملت خلال السنوات الماضية على استيفاء أعلى المعايير الدولية من أجل الحصول على الترتيبات اللازمة في مختلف المؤشرات العالمية وقد تمكنت من تحقيق ذلك من خلال ترسيخ مكانة الكويت الاقتصادية وسمعتها ولا شك أن أي أمر قد يحد من قدرة الشركات على القيام بأعمالها قد يؤدي إلى التأثير على تلك الترتيبات أو التراجع عنها أو التراجع في المؤشرات العالمية خاصة بأن من أهم عوامل تحقق تلك الترتيبات هو تسهيل تدفق الأموال الأجنبية للسوق الكويتي.

كما أن هذا الأمر ينطبق على البنوك الكويتية، حيث أنها شركات مساهمة عامة، إلا أن وزارة العدل قد استثنت البنوك فقط من هذا القانون دون أساس قانوني، فما ينطبق على باقي الشركات المساهمة ينطبق على البنوك، وهو ما يؤكد عوار الإجراء المتخذ من

على ذلك). ويلاحظ أن المشرع قد ترك هنا صلاحية تحديد الضوابط والحقوق المتعلقة بتملك غير الكويتيين للأسهم وجعلها تحت سلطة وتقدير مجلس الوزراء تقديراً لطبيعة الحياة الاقتصادية ومتغيراتها وديناميكية التغيير التي تحتاجها لذا استقر هذا القانون على أن تكون هناك أداة تشريعية أكثر مرونة وأكثر سرعة ولذلك أنط لمجلس الوزراء تحديد هذه الضوابط والحقوق سعياً منه لتسهيل وتسريع وتحسين الاقتصاد الكويتي. ولما كان ما تقدم فقد ورد لاتحاد العقاريين العديد من الشكاوي من قبل الكثير من الشركات العقارية المدرجة في بورصة الكويت وكذلك الحال بالنسبة للشركات الاستثمارية وغيرها من الشركات، مفاد جميع هذه الشكاوي بأن إدارة التسجيل والتوثيق العقاري قد توقفت عن نقل أي عقار إلى أي شركة مساهمة عامة إلا بعد أن يتم احضار كشف بمساهمي الشركة عند تأسيسها وكشف بمساهميها الحاليين وذلك تطبيقاً للمادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 م بتنظيم تملك غير الكويتيين للعقارات والتي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي

لماذا لا يسمع أحد للقطاع الخاص؟

من المستغرب في أوساط القطاع الخاص، عدم تعاون أو تجاوب الجهات الرسمية، رغم تكرار تقديم مذكرات شارحة للمشاكل ومبينة للعقبات التي تؤثر عملياً ومن واقع التجربة على أعمال وأنشطة الشركات، وتؤثر في أرباح وإيرادات الشركات التي يملكها بأغلبية مستثمرين ومساهمين كويتيين، وبعض الشركات فيها مساهمات بطريقة غير مباشرة للحكومة عبر صناديق ومحافظ وغيرها.

ما أضرار المستثمر الأجنبي

ما هو الضرر الذي قد يسببه مستثمر أجنبي يملك في شركة تملك عقار في الكويت؟ علماً أن المستثمر الأجنبي لا يدير ولا يمثل في مجلس الإدارة ولا يملك أغلبية، وقد يشتري اليوم ويبيع أسهمه غداً، لكن المتضرر الفعلي هي الشركة وأعمالها.

الشركات العقارية مساهمة عامة حالها حال البنوك والتطبيق وفق استثناء يؤكد أنه لا ضرر للمستثمر الأجنبي

محافظ البنك المركزي: متى حسم ملف الرئيس التنفيذي في «بيتك»؟

• الرشود «يستاهل» كفاءة وطنية وخبرة

- 14 سنوات المنصب شاغر بالأصالة وعدد الخامسة بدأ
- 2 لماذا مجلس إدارة «بيتك» ليس له دور في هذا الملف؟



هناك تجارب محدودة ناجحة للأجنبي الذي تعيش في الكويت لسنوات طويلة وتدرج في مناصب وإدارات مختلفة، حتى وصل إلى منصب الرئيس التنفيذي، وهنا يظهر الفارق بينه وبين من يأتي بالباراشوت من خارج الحدود.



في المقابل لو تمت الاستعانة برئيس تنفيذي أجنبي، سوف يحتاج هذا القادم من الخارج إلى سنوات حتى يتعرف على طبيعة السوق المحلي ذو الخصوصية الفريدة، وسنوات أخرى حتى يتعلم دهاeliz المنافسة وقواعد

«المركزي» دائماً ما يواجه بإتاحة الفرصة أمام الكوادر الوطنية وخصوصاً في المناصب العليا. فما سر هذا التراخي في حسم هذا المنصب الحساس والرفع في مصرف عملاق مؤثر في المعادلة الاقتصادية؟ هل الفراغ الحالي للمنصب بالأصالة يتفق مع صحيح معايير الحوكمة ومع أهمية الكيان؟ المنصب ليس مدير فرع أو رئيس قطاع، بل رئيس تنفيذي لمصرف رأسماله 1.7 مليار دينار، نتاج «استحواذ القرن والعصر». عبد الوهاب الرشود كفاءة وطنية كويتية شغل منصب رئيس الخزانة والمؤسسات المالية للمجموعة، ورئيس مجلس إدارة «شركة بيتك كابيتال للاستثمار»، وعضو مجلس إدارة شركة ألافكو، وعضو بيت التمويل الكويتي ماليزيا، وبيت إدارة السيولة،

محافظ البنك المركزي باسل الهارون، هل تعلم أن وزيرة المالية رئيسة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار حسمت ملف العضوية الشاغرة في مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي بعد تعاقب نحو 3 وزراء على الملف؟ الأهم حالياً هو، متى ستغلق ملف الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي المستمر بالتكليف منذ قرار مجلس الإدارة الصادر في 17 أكتوبر 2020؟ حيث مر 4 سنوات على الرئيس الحالي بالتكليف عبد الوهاب الرشود، وبدأ عداد السنة الخامسة على المنصب الشاغر بالأصالة. الجدير ذكره أن الرشود من الكفاءات الوطنية وبصمته واضحة وأثبت مكانته وقدرته في المنصب في مختلف المفاصل والتحديات التي مرت على الاقتصاد منذ 2021 وحتى اليوم. الجدير ذكره أيضاً أن

الوزيرة نورة الفصام

باقي ممثل التأمينات في البنك الأهلي؟

• إذا كانت عضوية محلية وهذا حالها فماذا عن العضويات الخارجية؟

- 1 عضوية وحيدة... والإهمال سيد الموقف
- 2 ما هو السبب الذي يبرر الغياب عن عضوية بنك؟



م. نورة الفصام وزيرة المالية

الفراغ بهذا الشكل، فكيف حال الاستثمارات الخارجية على صعيد المتابعة، وعلى صعيد العضويات بالنسبة للاستثمارات المستدامة التي قد يكون فيها حصص تستحق التمثيل؟ هل يمكن أن تدار بهذا المستوى من «الاهتمام» أيضاً؟ ملف تأخير ترشيح العضويات في الشركات المدرجة يجب ألا يتكرر من باب

ملف عضويات الحكومة على مستوى أهم ذراعين استثماريين وماليين من العيار الثقيل ممثلين «في هيئة الاستثمار والتأمينات الاجتماعية»، يمثل لغز حقا. كيف يتم إهمال تعيين عضو ممثل لكل جهة لفترات طويلة برغم أهمية الاستثمار؟ والتساؤل هنا، إذا كان الاستثمار المحلي يتم تأخير تعيين عضو مجلس إدارة وترك

بعد حسم وزيرة المالية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار عضوية مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي، من المرتقب أن تحسم الوزارة م. نورة الفصام رئيس مجلس إدارة التأمينات الاجتماعية العضوية الوحيدة «للتأمينات» في مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي، والتي تعاني هي الأخرى فراغ.

المنصب	الاسم	نوع العضوية	ملاحظات
رئيس مجلس الإدارة	طلال محمد رضا بهياني	غير تنفيذي	منتخب
نائب الرئيس	صلاح أحمد السرحان	غير تنفيذي	منتخب
عضو	علي إبراهيم حجي حسين معرفي	غير تنفيذي	منتخب
عضو	خالد عثمان عبدالوهاب العثمان	غير تنفيذي	منتخب
عضو	عادل ابراهيم بلي بهياني	غير تنفيذي	منتخب
عضو	رائد عبدالكريم المؤمن	غير تنفيذي	منتخب
عضو	زيد خلدون حسن النقيب	غير تنفيذي	مستقل
عضو	طارق فريد عبد الرحمن العثمان	غير تنفيذي	مستقل
عضو	مهدي إسماعيل علي الجزاف	غير تنفيذي	مستقل
عضو	باسم سليمان محمد العتيبي	غير تنفيذي	مستقل
عضو	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	غير تنفيذي	يتم تسميته لاحقا

مجلس إدارة البنك الأهلي بدون ممثل التأمينات

أولى بصمات وزير التجارة خليفة العجيل مرونة في نسبة انعقاد عموميات الشركات ذات المسؤولية المحدودة

1 النسبة السابقة لغير العادية 75% والجديدة أكثر من 50%

2 استمر... «سير» في تسهيل أعمال للقطاع الخاص

كتبه: عبد الله



خليفة العجيل

نصت المادة 217 من ذات القانون على أنه لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً ما لم يحضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأس مال الشركة المصدر، فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان يكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر، وتصدر القرارات بأغلبية تزيد على نصف مجموع أسهم رأس مال الشركة المصدر. ونظراً لصدور الأمر الأميري في 10 مايو 2024 والذي نصت المادة 4 منه على أن تصدر القوانين بمراسيم بقوانين، فقد أعد المرسوم بقانون المائل ونصت المادة الأولى منه على استبدال نص المادة 116 من القانون رقم 1 لسنة 2016 المشار إليه بتعديل نصاب الحضور واتخاذ القرارات في الجمعية العامة غير العادية للشركات ذات المسؤولية المحدودة قررت أن الأصل في انعقاد الجمعية العامة غير العادية يكون صحيحاً بحضور عدد من الشركاء يملكون ثلاثة أرباع رأس المال وأجازت في حالة عدم توافر النصاب أن يتم توجيه الدعوة إلى اجتماع ثاني

صحيحاً إلا إذا حضره عدد من الشركاء يملكون ثلاثة أرباع رأس المال، وإن لم يتوفر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثاني يكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال، وتصدر القرارات في جميع الأحوال بأغلبية تزيد عن نصف مجموع رأس مال الشركة. وللوزارة أن تدعو الجمعية العمومية للاجتماع في حال امتنع مدير الشركة عن الدعوة لها، وذلك بناء على طلب مسبب من الشركاء الذين يملكون مالا يقل عن نصف رأس مال الشركة.

المذكرة الإيضاحية:

وجاء في نص

في بادرة إيجابية تعكس مرونة من جانب وزارة التجارة والصناعة ورؤية للوزير خليفة العجيل، الذي تبني أحد التعديلات المهمة، التي تهم شريحة واسعة وكبيرة من القطاع الخاص وأصحاب الأعمال من ملاك الشركات ذات المسؤولية المحدودة، التي تشكل مظلة لأهم الاستثمارات العائلية الضخمة والتي تتفوق على الشركات المساهمة في الثروات. وجاء في نص التعديل الذي يعتبر سارياً بعد نشره في جريدة «الكويت اليوم» ما يلي: **مادة أولى:** يستبدل بنص المادة 116 من القانون رقم 1 لسنة 2016 المشار إليه النص التالي:

لا يكون انعقاد الجمعية العمومية غير العادية

تفاؤل بدور الوزير العجيل في حل أزمة شركات العقار

أعرب عدد من قيادات القطاع العقاري عن تفاؤلهم ببصمة الوزير خليفة العجيل في تعديل قانون الشركات، آمين أن تكون بصمته الثانية هي تعديل المادة 8 من القانون 74 لعام 1979 الخاص بتملك غير الكويتيين للعقار، والذي يؤثر تأثيراً مباشراً وضاراً بأعمال شركات العقار التي فيها مستثمرين أجانب.

يمنع تعنت مدير الشركة في منع الشركاء من تقرير مصالحهم

عصر جديد من تسهيل الأعمال وسرعة اتخاذ القرار في التوقيت المناسب

التعديل جاء مراعاة لمصالح أغلبية الشركاء

يمكن أصحاب الأغلبية من اتخاذ القرارات المصيرية بمرونة

يحق العدالة والمساواة مع الشركات المساهمة



تغيير في رأس الهرم لأحد البنوك اعتذار الرئيس لكثرة الأعباء

• الترتيب حتى الآن... شخصية قيادية حكومية سابقة في الصورة

مع كثرة الأعباء والمسؤوليات ثمة ترتيبات يتم الإعداد لها تتعلق بتعديل مرتقب في رأس الهرم «على مستوى منصب رئيس مجلس الإدارة»، حيث أن الصورة المقبلة ستشهد عودة الرئيس إلى مقاعد الأعضاء بعد المرحلة الانتقالية الاضطرارية، في حين ستكون هناك قيادة جديدة

متفرغة للتحديات والأعباء المقبلة، خصوصاً في ظل مشروع ضخم مقبل عليه المصرف. التغيرات تأتي ضمن ترتيبات إدارية، خصوصاً وأن المشروع «ثقيل» في المتابعة ويحتاج جهد مضاعف وشبه تفرغ. لكن في خضم تلك العديلات أكدت المصادر على أن الأوضاع إيجابية ومستقرة والمشروع ماضي في طريقه ومستمر، وتوقعات النجاح مرتفعة جداً.

صندوق الأسرار

السوق المالي مستقبلاً. قبل نهاية النصف الأول سيكون المشروع الجديد قائم.

بعض المسؤولين في الشركات غير مؤتمنين، يعرضون أصول للبيع على وكلاء لتسويقها وعندما يطلب منهم إيضاح ينكرون، علماً أنه بالإمكان تقديم معلومة شفافة حقيقية بأن هناك رغبة في التخارج لكن لم نصل لمرحلة تلقي عروض نهائية ترقى لتنفيذ عملية البيع.

مجلس إدارة شركة خدمات تتبع مصرف، بدأت القلق يظهر على بعض أعضاء المجلس نتيجة ما ارتكبهه بتعليمات وتوجيهات كمنفذين وليس عن قناعة أو وفق رؤية استراتيجية للمجلس. ما تم يوازي جريمة مالية في حق الاقتصاد وسمعة دولة وإضرار بالمال العام نتيجة هدر وضياح فرص وليس بناء وتنمية، والتي هي الأساس لكل عمل اقتصادي وهدف أسمى للدين الإسلامي الحنيف. علماً أن الأساس هو الهيكلية والمعالجة وإنقاذ الكيانات المتعثرة وليس العكس.

هل ستستحي بعض مجالس الإدارات في الشركات التي تزرع تحت مستوى 100 فلس بتعديل مستويات الأسعار ... حقاً لا يليق بسوق مالي وجود أسهم بنحو 15 فلس. هل من المنطقي أن تجمع بورصة بين “البنك الوطني” أكبر بنك في الشرق الأوسط، وكيان خاسر 75 % وسعره 15 فلس، ولا نشاط ولا من يحزنون، وبقاؤه في السوق لا يمثل إلا مخاطر على المستثمرين.

صبي المضاربين يعيث فساداً في التداولات، والمتضررين أكثر من المهللين. أما من حد لهذه اللعبة خصوصاً وأن جرائمه المالية زادت ورائحته فاحت.

حصلت شركة التقدم التكنولوجي على عدد من الوكالات العالمية، الأولى من شركة ناتوس ميدكال الأمريكية، والثانية شركة زهيجانج ميدستار من جمهورية الصين الشعبية، والثالثة من شركة أثلوس أوي فنلندا ونشاطها طبي، والرابعة شركة ايتيو ميتري الأمريكية تتعلق بنظام معلومات سريرية مع خاصية الذكاء الاصطناعي.

صفقة استحواذ باتت على الأبواب بعد أن تم تلبية ملاحظات المشترين وتحسين الحصة التي سيمتلكونها، فليس من المنطقي أن يتم الشراء اليوم وتتضرر الخطة بالكامل نتيجة قرار غير مسؤول في السابق.

عقدت شركة بيتك للتأمين التكافلي جمعيتها العمومية بنسبة حضور 100 % يمثلون مجموعة بيت التمويل الكويتي وهم «بيتك كابيتال للاستثمار وبيتك للوساطة وبيت التمويل الكويتي العقارية وشركة الملكية الخاصة الأولى للتجارة العامة». وعدلت الشركة المادة 14 من النظام الأساسي حيث رفعت عدد أعضاء مجلس الإدارة من 5 أعضاء إلى 7 أعضاء.

مجموعة استثمارية كانت تبحث عن بيع 6 ملايين سهم كبلوك واحد، لكن يبدو أن السوق سيكون الطريق الوحيد، خصوصاً وأن كبار الملاك لديهم سيطرة وليس من المنطقي أن يبيعوا السهم في توسعة لقاعدة المساهمين ثم يقومون بإعادة الشراء من المستثمرين الاستراتيجيين.

مالك استراتيجي في أحد الكيانات عاد من بعيد ومارس نشاطه الاستثماري بقوة وحيوية ومهتم بإكمال أحد المشاريع الكبرى التي سيكون لها أثر كبير في

شركة خدمات تعتزم بيع أحد أبرز الشركات التابعة لديها والأكثر حصولاً على عقود مع شركات النفط بعد أن زادت رأسمالها وتم تعديل أوضاع الشركة وأصبحت ضمن الشركات الشرعية.

مستثمر أجنبي مهتم بالسوق الكويتي أبدى، عن طريق مدير محلي، رغبة في الاستحواذ على إحدى الشركات غير المهمة التابعة لأحد البنوك، وكالعادة كان الرد بالرفض والسبب غير معروف، أو كانت الحجة استثمار السودان.

شركة لديها مشروع تشغيلي يقع على مساحة أرض شاسعة جداً، كثير من المستثمرين راغبين في تملك الشركة لكنهم بمجرد علمهم بأن الأرض غير قابلة لتغيير النشاط يتراجعون.

شركة مدرجة يتم الترويج لها أنها أكبر كيان تحته مؤسسات تعليمية وكيانات في إحدى الدول العربية، إلا بالجدر يطلعه الملاس.

رئيس مجلس إدارة شركة استثمارية قديمة طلب وقف آخر نشاط في الشركة يربطه بالسوق المالي والأوراق المالية، وتم وقف الجداول المميزة والإحصائيات الجيدة التي كانت تفيد السوق المالي، بسبب عدم رغبته في دفع رواتب فريق العمل، «قرار ضيق الأفق»، «الهدم سهل».

مستثمر متضرر من شطب عدد من الشركات المدرجة يقوم بعمل اتصالات مع بعض المتضررين لرفع شكوى جماعية ضد مجلس الإدارة وطلب التعويض الجابر للضرر. مصدر قانوني ينصح باختصاص هيئة أسواق المال كخصم متداخل لتقديم ما لديها من معلومات وبيانات لخدمة القضية، حيث أن الهيئة تملك الأسباب التي قادت للشطب والمعلومات التي تدين مجلس الإدارة لكل شركة مشطوبة نتيجة المخالفات والتقصير في معالجة ملاحظات الهيئة.

تمت الموافقة من المناقصات على التمديد الثالث لعقد أعمال تجهيز وتشغيل مولدات الديزل مع شركة جاسم للنقلات والمناولة لمدة 6 أشهر اعتباراً من 12 أكتوبر 2024 حتى 11 أبريل 2025.



السوق العقاري الكويتي: اتجاهات النمو وآليات التحسين

بقلم د. محمد جميل الشبشير

السوق والتقييم وفقا للتكلفة) وكيفية تطبيق المعايير الدولية. يشمل أيضًا خطوات إجراء التقييم من جمع البيانات إلى إعداد التقارير، مع التركيز على المخاطر المرتبطة بالتقييم وطرق إدارتها. يقدم البرنامج أيضًا دراسات حالة عملية لتعزيز الفهم ويعزز فرص التعليم المستمر للممارسين. يمتد البرنامج على مدى عدة أشهر ويعتبر مرجعًا شاملاً للمهنيين في هذا المجال، مما يساهم في تحسين الشفافية والمصداقية في السوق العقاري.

انعكاس البرنامج على السوق العقاري الكويتي

يُعد برنامج المقيم العقاري المعتمد (ج) خطوة مهمة نحو تحسين كفاءة وشفافية السوق العقاري في الكويت، حيث يساهم في بناء منهجية معتمدة للتقييم العقاري تعكس حالة العرض والطلب في السوق بشكل واقعي. كما يعزز البرنامج من قدرات المهنيين في السوق الكويتي، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات العقارية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

التوجهات المستقبلية

مع التوجه نحو تطبيق معايير التقييم الدولية في الكويت، يبدو أن السوق العقاري مهيا للنمو بشكل أكبر في السنوات القادمة. تشكل هذه الجهود المتواصلة لتنظيم السوق وتطوير الكوادر البشرية ركيزة أساسية لتحقيق نقلة نوعية في قطاع العقارات، سواء من حيث الشفافية أو من حيث جذب الاستثمارات.

الاستفادة من الخبرات السابقة في تأهيل المقيمين العقاريين

هناك خبرات دولية عقارية عريقة يمكن الاستفادة منها لتطوير التعليم المستند في مجال التقييم العقاري، حيث تشمل الشهادات الرائدة عالميًا مثل (RICS Valuation (Red Book من المعهد الملكي للمساحين القانونيين في المملكة المتحدة، و Certified General Appraiser (CGA)) من معهد التقييم الأمريكي، و Certified Residential Appraiser (CRA) من معهد التقييم الكندي. كما تشمل برامج أكاديمية متخصصة مثل Masters in Real Estate Valuation من جامعة ريدنج البريطانية و (Certified Valuation Analyst CVA) من الرابطة الوطنية للمقيمين المعتمدين. في منطقة الخليج، تشمل الشهادات المهمة RICS Accreditation في السعودية والإمارات، وشهادة التقييم العقاري من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين "تقييم". جميع هذه البرامج تهدف إلى تعزيز الشفافية والحوكمة في السوق العقاري الخليجي وتزويد المتخصصين بالمهارات والمعرفة اللازمة لتقييم الأصول العقارية.

تطوير البحث العلمي في مجال العقار والتقييم

يتطلب البحث العلمي في مجال العقار والتقييم

مفيدًا لمستخدمي التقييم وأصحاب المصلحة الآخرين. تتسارع وتيرة الاهتمام المحلي والعالمي بالتقييم العقاري في البلدان المتقدمة، لما يحققه من استقرار ناشئ عن نشاط اقتصادي حقيقي. تسعى الدول إلى اعتماد معايير ومنهجية لتحديد قيمة الأصول العقارية، وتزداد الأهمية مع دخول قوانين الرهن العقاري في العديد من البلدان والحصول على التسهيلات الائتمانية، والحاجة المتزايدة لتقييم العقارات والأصول في ضوء المعايير المحاسبية الدولية المستجدة. كما يقدم التقييم العقاري حلولًا للشركات في حالات التأسيس والدمج والتصفية والمزايدات العقارية وصناديق الاستثمار، مما يساهم في تخفيف حدة المخاطر والمنازعات القانونية للأفراد والشركات على حد سواء.

أهمية التقييم العقاري

يلعب التقييم العقاري دورًا حيويًا في استقرار السوق العقاري، حيث يعتمد عليه في اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بالتمويل والرهن العقاري، بالإضافة إلى تقييم الأصول لأغراض تأسيس الشركات أو دمجها أو تصفيتها. كما يمثل التقييم أداة أساسية في الحد من المخاطر القانونية والاستثمارية التي قد تواجه الأفراد والشركات.

التحديات والفرص

على الرغم من أهمية هذا القطاع، يواجه السوق العقاري الكويتي تحديات مزائدة تتعلق بضمان الشفافية والحوكمة في عمليات التقييم. ومن هنا، تبرز أهمية مبادرة وزارة التجارة ومعهد الدراسات المصرفية لتعزيز الخبرات وبناء القدرات لدى العاملين في هذا المجال من خلال توفير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة.

أهداف برنامج المقيم العقاري المعتمد (ج)

تتمثل أهداف البرنامج في فهم أساسيات التقييم وأدواته وآليات عمله، واستيعاب طرق التقييم المختلفة، بالإضافة إلى معرفة نشأة وتطوير المعايير الدولية للتقييم العقاري. كما يسعى البرنامج إلى التعرف على التشريعات والنظم والأخلاقيات المنظمة للتقييم العقاري في الكويت، وفهم كيفية استخدام معايير التقييم في المؤسسات المختلفة. يهدف أيضًا إلى إتقان مهارات التقييم العقاري وكتابة التقارير المختلفة، وفهم أهم المستندات في عالم التمويل والاستثمار والمحاسبة في مجال التقييم العقاري.

برنامج (RICS Valuation Red Book)

يُعتبر برنامج RICS واحدًا من أعرق البرامج الدولية في مجال التقييم العقاري والذي تم إطلاقه (RICS Valuation (Red Book من المعهد الملكي للمساحين القانونيين في المملكة المتحدة في عام 1980. يهدف إلى تعزيز معايير التقييم العقاري وضمان دقتها وموضوعيتها. يتضمن البرنامج مبادئ أساسية للتقييم، بما في ذلك الأنواع المختلفة من التقييم (مثل التقييم

يُعتبر السوق العقاري من أبرز القطاعات الاقتصادية في الكويت، حيث يلعب دورًا محوريًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. في السنوات الأخيرة، شهدت الكويت تطورًا ملحوظًا في تنظيم هذا القطاع عبر إدخال معايير وتقنيات جديدة للتقييم العقاري، بهدف تعزيز الشفافية وضمان تقييم عادل للأصول العقارية.

وفقًا لتقرير Oxford Business Group و Times Kuwait، يُقدر حجم السوق العقاري الكويتي بحوالي 54 مليار دولار في عام 2024، مما يجعلها رابع أكبر سوق في دول مجلس التعاون الخليجي. يتضمن هذا الرقم جميع المشاريع العقارية، السكنية والتجارية، بينما تسعى الحكومة الكويتية إلى تعزيز السوق من خلال تنفيذ مشاريع جديدة وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. تأتي هذه الجهود في إطار رؤية "كويت الجديدة 2035" التي تهدف إلى تنوع الاقتصاد وتعزيز الاستدامة.

في عام 2023، بلغ حجم التداولات العقارية في الكويت حوالي 10 مليارات دولار أمريكي، مما يعكس نشاطًا ملحوظًا في هذا القطاع. بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الذي يُقدر بحوالي 78.6 مليار دولار أمريكي، فإن حجم التداولات العقارية يمثل حوالي 12.74% من الناتج المحلي. هذه النسبة تدل على أهمية القطاع العقاري كأحد المكونات الحيوية للاقتصاد الكويتي، حيث تساهم في تعزيز الاستثمارات وتنشيط الأنشطة الاقتصادية. كما يعكس الارتفاع المستمر في حجم التداولات العقارية مرونة السوق وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والطلب المتزايد على العقارات.

أحد المبادرات الرائدة في هذا المجال هو إطلاق "برنامج المقيم العقاري المعتمد (ج)"، الذي يجري تنفيذه برعاية وزارة التجارة ومعهد الدراسات المصرفية. يهدف هذا البرنامج إلى تطوير قدرات المهنيين العاملين في قطاع التقييم العقاري من خلال تزويدهم بالمعرفة النظرية والمهارات التطبيقية في ضوء المعايير المحلية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، أعلن بنك بيت التمويل الكويتي "بيتك" عن برنامج التقييم العقاري بالتعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، حيث يتاح البرنامج لعموم العاملين والمهنيين في مجال العقار بالكويت.

أقدم وأعرق برنامج تقييم عقاري في العالم هو برنامج Royal Institution of Chartered Surveyors (RICS) (Surveyors)، المعروف أيضًا باسم Red Book. تم تأسيس RICS في المملكة المتحدة عام 1868، ويُعتبر من أبرز الهيئات المهنية في مجال المساحة والتقييم العقاري. وقد تم نشر معايير الكتاب الأحمر العالمية لأول مرة في عام 1976، ويتم تحديثها بانتظام لتعكس تغيرات السوق وتطوراتها. وهي معترف بها عالميًا كواحدة من أكثر مجموعات المعايير صرامة للتقييم، وبالتالي، تعمل كمرجع رئيسي للمستخدمين وأصحاب المصلحة العاملين من قبل RICS كجزء من التزامها بتعزيز ودعم المعايير العالية في تقديم التقييم في جميع أنحاء العالم. يعرض الكتاب الأحمر تفاصيل الممارسات الإلزامية لأعضاء المعهد الملكي للمساحين القانونيين الذين يقومون بخدمات التقييم. كما أنه يوفر مصدرًا مرجعيًا



الكويتية بالتقييم العقاري علاقة مؤكدة وتتمحور حول عدة جوانب أساسية تتعلق بالتمويل والرهن العقاري وتقييم الأصول العقارية التي تمثل ضمانات للقروض، مع وجود أدوات إسلامية في التعامل العقاري بما يضمن التقييم العادل للأصول ومتابعة دقيقة من البنوك وبنك الكويت المركزي مؤشرات الأسعار العقارية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وضبط السيولة والتحكم في التضخم، وفيما يلي أبرز الجوانب التي تربط البنوك الكويتية بالتقييم العقاري:

1. التمويل العقاري: البنوك تقدم قروضاً عقارية للأفراد والشركات، ويُعتبر التقييم العقاري شرطاً أساسياً لمنح هذه القروض، حيث يساعد في تحديد قيمة العقار المراد تمويله.
 2. الرهن العقاري: يقوم العميل برهن العقار كضمان للقرض، مما يتطلب تقييماً دقيقاً لضمان حقوق البنك.
 3. تقييم الأصول: تستخدم البنوك التقييم العقاري في محفظتها لتقييم الأصول والممتلكات العقارية.
 4. الحوكمة والمخاطر: يساعد التقييم العقاري في إدارة المخاطر المرتبطة بالاستثمار في العقارات.
- وبهذه العلاقة الوثيقة، يساهم التقييم العقاري في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك الكويتية وتوفير الضمانات اللازمة لاستمرار نمو السوق العقاري.

الخاتمة

في الختام، يُعد السوق العقاري الكويتي ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث يشهد نمواً متسارعاً واهتماماً متزايداً من الجهات الحكومية والقطاع الخاص. تُعتبر مبادرات تحسين التقييم العقاري جزءاً حيوياً من هذا التطور، حيث تساهم في تعزيز الشفافية والمصداقية في السوق. كما أن تطبيق المعايير الدولية للتقييم يعكس التزام الكويت بتحقيق أفضل الممارسات العالمية، مما يعزز من جاذبية السوق للمستثمرين المحليين والدوليين. ويُعتبر برنامج المقيم العقاري المعتمد (ج) خطوة هامة نحو تأهيل الكوادر البشرية وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لتعزيز السوق وتتبعها خطوات لتطوير برنامجين جدد (أ) و(ب) بما يحقق برنامج متكامل مكون من ثلاث مراحل متدرجة. من خلال تبني منهجيات علمية متقدمة واستثمار الخبرات الدولية، يُمكن للكويت أن تواصل تطوير قطاعها العقاري وتحقيق الاستدامة الاقتصادية، كما إن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال التقييم العقاري تعزز من قدرة السوق على مواجهة التحديات المستقبلية.



كيف يكون التاجر الفاشل قيادي ناجح؟!



سلسلة قصص وروايات خيالية غير واقعية لأهداف توعوية

يكتبها: عادل العادل :

أجل عودته ذات مرة كون مرافقيه يريدون العودة على متن الدرجة الأولى والمقاعد غير متوفرة لثلاثة أيام مقبلة، وهكذا هي تصرفات المؤتمن الطامح لمزيد من المناصب. لم يسبق له أن قدم مقترحاً أو فكرة أو توجيه أو مبادرة خلال سنوات عمله في المناصب العامة التي سقط عليها باراشوتياً. دائم الشكوى والتذمر يعتقد أنه يعمل في أحد المزارع التابعة لشركاته، رغم أنه في بعض المراحل عمل بدرجة موظف رسمي، لكنه كان يتعامل بفوقية واستعلائية غير مبررة، معتقداً أن المرفق خاص أو مسجل باسمه كورث.

لن تعود ولست مرشحاً لأي منصب صغير أو متوسط أو رفيع. استمر في اللف على مكاتب الكبار، ومنى النفس واحلم كما تشاء، فالأحلام مجانية ولن تدفع لها مقابل. وتذكر دائماً قول الحق تعالى « فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ». ليتك تعلمت شيئاً من تجربتك التي كانت خطيئة لن تتكرر.

يهول الجميع إليه ويتمنى أن يكون ضمن فريقه، ويتمنى أن ينقل خبراته ومهاراته للجسم الرسمي.

كم من تاجر ناجح يكون موضع اهتمام وإعجاب مسؤولين رسميين، ويتمنون أن يكون ضمن فريقهم لكنه يأبى أن يترك حلاله وبصماته الداعمة للاقتصاد الوطني لكن من نافذة خاصة.

الفاشل فاشل في كل مكان، خاص أو عام، والناجح أينما حل يغير المشهد والبيئة، ويبث روح التفاؤل والأمل. فكم من مسؤول تتفاعل معه أسعار أسهمه صعوداً لجرّد حلوله مسؤولاً أو عضواً منتدباً، إيماناً بإمكاناته ورؤيته وسيرته وسمعته وتاريخه الذي يأبى إلا أن يسجل فيه نجاحاً، وليس نجاحاً عادياً، بل استثنائياً. كثيرة هي المناصب التي تحتاج إلى تسكين وتبحث عن كفاءات، وهو يمضي النفس بأحدها، لكنه خارج كل الحسابات، رغم أنه تم عرضه على كل المناصب والوزارات، لكنه كان محل إجماع مشترك من الجميع بأنه لا يصلح. وبالرغم من ذلك لا زال يحاول ويكاد يكون هو الشخص الوحيد القانع بذاته.

صاحب تفاهات كثيرة في الأسفار، فرغم أنه كان مؤتمناً على أحد أهم المرافق، فقد

حتى لقد قال المقربون منه وشديدي الالتصاق به أنه لا يؤتمن على إدارة «جاخور»، لذلك تراه مرفوض مرفوض مرفوض عندما يتم طرح اسمه في أي منصب.

سيئ في التقدير لا يحسن الإدارة ولا يملك أي ملكة تؤهله حتى لإدارة حلاله الخاص أو حلال وأموال الدولة، وتم تجريبه في شركة حولها إلى مزرعة وانقلب على من ساعده ودعمه وكان بمثابة الخيال الذي يستظل به.

شخصية ديكتاتورية، لا يهوى الشفافية بل من ألد أعداءها، حتى في الشركة العامة التي عمل فيها لسنوات كانت فترته من أسوء الأعوام أداءً، فكان 90% من وقته، الذي يفترض أنه ثمين، مهدر في جلسات سمر وتسالي خارجية حتى ينتهي اليوم الرسمي فيعود للمكتب يسأل، هل من متصل؟ هل من يريد مهم أو عاجل يحتاج توقيع؟ ومن تحته من رؤوسين يكرفون عمل وجهه. وهكذا كان يومه الرسمي، شخصية «طفيلية» تعيش على سواعد الغير.

في تناقض مثير ومضاد لهذه الشخصية «الطفيلية»، كان أحد التجار الناجحين تأتية عروض الوزارة بشكل شبه سنوي، فالناجح

التاجر الفاشل ... حتماً سيكون قيادي فاشل، وإلا كيف يمكن أن يفشل شخص في إدارة أمواله وحلاله وثرواته وحر ماله الذي قيل فيه «المال عدل الروح» ويمكن أن تكون له بصمة في إدارة المال العام أو الوظيفة الرسمية؟!

من النادر أن يقبل تاجر بوظيفة رسمية أو يبحث عنها، فالتجارة أساساً سلطة ونفوذ في كل دول العالم، وشريحة التجار تسمي شريحة الصفوة، وهم مستهدفون دائماً من كل دول العالم، والجميع يرحب بهم ويفتح لهم الأبواب، وكثير من التجار يقابلون ملوك ورؤساء دول، ويرحب بهم كافة المسؤولين في أي دولة يرغبون بالاستثمار فيها.

أمام تلك المميزات والأجواء التي قد يتمتعها من هو في المنصب الرسمي العام، حيث الفارق الكبير لصالح التاجر، تجد أحد المنتمين للجسم التجاري يترك حلاله الضخم، الذي قال عنه أحدهم ذات مرة أنه «لو شبت في أمواله النار 50 عاماً قد لا تنتهي»، أو «لو وقف عليها لشاهد تمثال الحرية في أمريكا»... يترك كل ذلك ويمنى النفس بمنصب رسمي أو يبحث عن منصب وزاري! تاريخه العملي لا يشفع له في أي منصب

...إلى اللقاء مع قصة جديدة
للعظة من عالم ما وراء البحار

بعد تجربة ونترلاند... شركة أمريكية في الجزيرة الخضراء!

المشروعات السييحية... أين فرص ونصيب المبادرين؟

كتب يوسف خوري:

الجزيرة الخضراء على موعد مع «فعاليات ترفيهية» خلال فصل الشتاء، تتمثل في حضور أكبر مدينة ألعاب هوائية في العالم قادمة من الولايات المتحدة الأمريكية في 21 نوفمبر المقبل. التجربة السابقة في جلب الشركات العالمية الكبرى كانت مليئة بالعديد من الملاحظات، أهمها أن مستويات الأسعار مبالغ فيها جداً ولا تناسب الكثير من الشرائح، فضلاً عن انتشار السوق السوداء لشراء التذاكر.

المشروعات السييحية شركة حكومية 100%، لماذا لا يتم فتح الباب أمام القطاع الخاص لاستثمار طويل الأجل بدلاً من «شغل القطعة»؟ حيث أن الشركات العالمية تأتي لأسابيع محدودة، وهو مبرر كافٍ للمبالغة في الأسعار، خصوصاً وأن انتقال هذا النوع من الشركات مكلف جداً، وبالتالي

مطلوب تعويض الأكلاف الباهظة وتحقيق هامش ربح.

السوق الكويتي والقطاع الخاص

وفقاً لمصادر متابعة، هناك شركات مبادرة ومشاريع صغيرة راغبة في الاستثمار في المجالات الترفيهية، تقدمت للمشروعات السييحية وتحتاج فرصة إسوة بالفرص التي تتاح للشركات الأجنبية.

شركات مدرجة

أيضاً شركات ومجاميع استثمارية كبرى مدرجة لديها رغبة في تنوع استثماراتها والتوسع في الاستثمار الترفيهي والسياحي، خصوصاً وأن السوق يحتاج لاستثمارات ضخمة في القطاع الترفيهي لتوسعة قاعدة الخيارات أمام المواطنين، لكن

تلك الشركات تصطدم بروتين وضيق الفرص وأفضلية للشركات الأجنبية.

وأضافت المصادر أن مثل تلك الأحداث المؤقتة لا يستفيد منها الاقتصاد الكويتي، حيث تخرج مبالغ ضخمة من السوق.

في السياق ذاته أوضحت المصادر أن حجم الإنفاق السنوي على السياحة والترفيه من السوق الكويتي في الخارج يربوا إلى نحو 12 مليار دولار، وهي قيمة ضخمة وكثلة نقدية كبيرة، لو كانت هناك رؤية طويلة الأجل وتعاون أوسع وأشمل مع القطاع الخاص يمكن استغلال العديد من المساحات الضخمة والشاسعة المغطاة، مثل الجزيرة الخضراء، في استثمار ترفيهي دائم.

وتقول المصادر أن الجزيرة الخضراء مساحة ضخمة وموقعها مميز ويمكن تقسيمها لأكثر من مشروع للقطاع الخاص الكويتي الذي أثبت كفاءة غير مسبوقة في كل القطاعات، حيث

أن الاستثمار الدائم والمستقر هو الذي أثبت جدواه، وخير دليل على ذلك مشروع الأفيوز، المشروع الأضخم في الكويت، والذي يعكس نجاحات وإبداعات القطاع الخاص، ولو كانت هناك مساحة مماثلة ممتدة بحجم الأفيوز فإن المجموعة مستعدة لاستثمار جزء مماثل ترفيهي.

تساؤلات:

- لماذا لم تطرح فرصة الجزيرة الخضراء للمنافسة بين القطاع الخاص؟
- متى يتم طرح فرص لمشاريع سييحية ترفيهية مستدامة؟
- ما هو سبب تكرار نفس التجارب وانتظار نتائج مختلفة؟
- ماذا بشأن مستويات الأسعار التي اشتكى منها

الجميع، هل بشأنها ضوابط وسقف أعلى؟

• لماذا لا يتم جذب عروض وأسعار تنافسية من أكثر من شركة عالمية للترفيه؟

• ما هي ضوابط قبول عرض ومشروع تعرضه شركة وعدم الرد على شركات أخرى؟

• أليس من حق المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة نصيب وافر في كل القطاعات وفي عمق الأنشطة وليس أنشطة هامشية تابعة؟

• هل هناك ضوابط وإجراءات لمنع تكرار سلبيات التجربة السابقة؟

• هل للخبرة دور وقيمة أم لا؟

• هل المتقدمين كمشاريع مدعومة من الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة لهم أولوية؟

سؤال بسيط؟

في ظل السجل النظيف و«الوجه الأبيض» لدولة الكويت، هل يتم التدقيق على الشركات العالمية قبل أن يتم التعاقد معها في ظل الظروف الحالية والتداعيات الجيوسياسية التي تمر فيها المنطقة؟ هل تم التأكد من هذه الجزئية؟ التساؤل واضح، من يتبع من ومن يدعم من؟

مطالبات القطاع الخاص

طالبات أوساط مهتمة بالاستثمار الترفيهي في القطاع الخاص بضرورة اتباع منهج الشفافية المطلقة في كل التعاملات، وأن تكون هناك تنافسية وعدالة، مشيرة إلى أن المستفيد في النهاية هو السوق الكويتي والمواطنين قاصدي الترفيه والراغبين في عدم الاضطرار للسفر خارج البلاد في العطل القصيرة.

مطلوب التحول لاستثمارات طويلة الأجل يقودها القطاع الخاص الكويتي.

شركات القطاع الخاص متعطشة للاستثمار الترفيهي لكن الأولوية للشركات الأجنبية!

مطالبات بشفافية مطلقة وعدالة في التنافسية ووضوح في الإجراءات

«الديرة» تحتاج استثمارات ترفيهية ضخمة مستدامة وليست موسمية

شركات تقدمت بطلبات ورغبات ولم يلتفت إليها أحد!

الشركات العالمية أسعارها مبالغ فيها والتجربة السابقة كانت مريرة



AYAN REAL ESTATE

«الاقتصادية» تنشر كتاب فتاوى عقارية لشركة أعيان العقارية (17)

يجوز في عقد الإجارة اتفاق الطرفين على أن تكون الأجرة مُتغيرة

• يجب تغير المقابل وفقاً لمؤشر منضبط له حد أعلى وحد أدنى
• لا مانع شرعي من تأجير الباطن لشركة طبية فالنشاط الطبي مباح

كتب خالد السهل:

في بادرة إيجابية تعكس المسؤولية وروح المشاركة والرغبة في تطوير السوق العقاري ونشر الثقافة الشرعية والفتاوى التي وجهت أعمال شركة أعيان العقارية « طيلة مسيرتها التي تربوا إلى العقد السادس من مسيرتها، تتيح «شركة أعيان العقارية» كتاب الفتاوى الشرعية، لجميع المهتمين ليكون محتواه العلمي سهل المئال للجمهور عموماً، ولإفادة لناشطين في المجال العقاري خصوصاً، فضلاً

عن الباحثين والدارسين لفقه المعاملات المالية المعاصرة. هدف هذا الكتاب هو التعريف بأهم الأحكام الشرعية للمعاملات العقارية المتنوعة (كالبيع والإجارة والإدارة والتطوير والاستثمار والتمويل وسواها)، ومما صدرت بشأنه فتاوى وقرارات هيئات الرقابة الشرعية لشركة أعيان العقارية وشركاتها التابعة والمزيلة. خطوة مسؤولة بناءة تؤكد

دور وبصمة القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي بناءً وتعليماً وتثقيفاً حيث ستساهم مثل هذ هذه المبادرة في إثراء الضبط الشرعي للسوق العقاري وتعزيز ثقافة الاستثمار العقاري نتيجة إضافة المصطلحات والمنتجات التمويلية العقارية الشائعة الاستخدام، لزيادة انتفاع قارئ الفتاوى غير المتخصص وتيسير فهمها عليه. إمعاناً في دقة المعلومات وحرصاً على تدقيقها فقد قامت شركة

شورى للاستشارات الشرعية بعد تكليفها من شركة أعيان العقارية بإعداد هذا الكتاب، وتشكيل لجنة لإعداد مادته ومراجعتها، مكونة من نخبة مميزة من المستشارين الشرعيين والاقتصاديين، وإيماناً من جريدة «الاقتصادية» بدعم القطاع الخاص الكويتي ونشر كل ما يفيد ويصب في صالح تطوير السوق سيتم نشر كتاب شركة أعيان العقارية على حلقات متتالية - (17):

AYAN REAL ESTATE



إقامة دعوى قضائية ضد الشركة التي انتحلت الاسم التجاري جائز

مسموح التعاقد مع شركات أجنبية وعالمية بما لا يخالف أحكام الشريعة

على أية مخالفات شرعية، فما الحكم الشرعي في التوقيع على تلك العقود؟
- إذا خلت العقود من المخالفات الشرعية، وكانت في مجملها عقوداً مقبولة شرعاً، وتعدّر تقيد المواد الخاصة بتطبيق القوانين الوضعية في العقد بعبارة «بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية»؛ لعدم فهم القضاء في الدول الأجنبية للأحكام الشرعية، فلا حرج على الشركة عندئذٍ، وفي هذه الحالة ننصح إدارة الشركة بأن تسعى إلى الاتفاق مع الجهات التي تتعاقد معها على أن ينص في العقد على عدم مطالبة أي من الطرفين للآخر بأي فائدة ربوية ولو صدرت بها أحكام قضائية، وذلك لأن المقصد الرئيسي من وجود عبارة « بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية» هو عدم صدور حكم قضائي يلزم أحد الطرفين بدفع فائدة ربوية للطرف الآخر.

نموذج (3): خطاب من الوكيل إلى الموكل بإتمام الصفقة والقيام بشراء البضاعة لنفسه.

التحاكم إلى الشريعة الإسلامية في عقود الشركات الأجنبية

• تتعاقد الشركة مع شركات أجنبية وعالمية كبيرة، وتستخدم هذه الشركات العالمية عقودها الخاصة، ولا تقبل في العادة إجراء أي تغيير عليها بحكم تعدد تعاملها مع كثير من عملائها في مختلف الأقطار، وقد رفضت هذه الشركات إضافة عبارة « بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية » إلى البند الخاص بالقانون الذي يخضع له العقد وطريقة فض النزاعات بين طرفيه، مع العلم بأن جميع بنود هذه العقود لا يوجد فيها ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ولا تحتوي

الأعمال لأسباب خارجة عن إرادة الماقل؛ والتي تتمثل - هذا المبلغ التعويضي - في التكاليف الفعلية التي يتكبدها الماقل بشكل يومي من أجور عمالة ومعدات وتشغيل ونحو ذلك، وفقاً لكشوف قد مها الماقل للشركة، فإننا لا نرى بأساً في هذا الاتفاق وهذا الشرط، لأنه تعويض عن ضرر فعلي لحق بالمقاقل تسببت به الشركة.

أولاً: هذه الصورة هي إجارة موصوفة في الذمة مضافة إلى المستقبل تليها إجارة بالباطن موصوفة في الذمة مضافة إلى المستقبل، ولا يوجد حرج في التعاقد بهذه الصورة بشرط أن تكون المنفعة محل التعاقد

فما حكم هذا الاشتراط في العقد؟
- بعد الاطلاع على مسوغات الاتفاق في العقد والذي نص على استحقاق المقاقل مبلغاً تعويضياً من الشركة وفق معادلة متفق عليها في العقد، وذلك في حالة تسبب الشركة في تأخير أعمال المقاقل، أو طلبها إيقاف الأعمال لأي سبب كان، أو إذا تأخرت

- طلعت الهيئة على العقد الذي يوكّل فيه أحد البنوك التقليدية الشركة في شراء سلعة بثمن نقدي لصالحه، وبعد ذلك تشتري الشركة السلعة من البنك التقليدي بالمراجحة بالأجل، وقد وافقت الهيئة على التعامل بالعقد، لكنها طالبت بتعديل الملاحق المرفقة بالعقد بالشكل الذي يحقق الفصل بين ضمان السلعة وهي في ملك الموكل (البنك التقليدي) وضمانها وهي في ملك الوكيل (الشركة) بعد شرائه لها من الموكل، وعليه يجب أن تتوافر النماذج الثلاثة التالية:

نموذج (1): يتضمن عرض السعر المقدم من الوكيل إلى الموكل.

نموذج (2): خطاب موافقة الموكل للوكيل على عرض السعر المقدم منه، ويتضمن كذلك موافقته لشراء الوكيل البضاعة لنفسه وتثبيت مقدار الربح.

الاستثمار في مشروع مرك طبي من خلال هيكله عقود إجارة مترادفة

• عرض علينا مالك الأرض الدخول معه في عقد إجارة موصوفة في الذمة للمبنى الذي سيشيده على أرضه بأمواله الخاصة بمواصفات تصلح لاستغلاله كمركز طبي أو عيادات طبية. إذ ستقوم الشركة باستئجار العقار من المالك إجارة موصوفة في الذمة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ التسليم الفعلي لأعمال البناء وجهوزية المبنى للانتفاع. وتدفع الشركة دفعة إيجارية لأول سنتين مقدماً عند إبرام عقد الإجارة المضاف للمستقبل، وعند تسليم المبنى ترتفع القيمة الإيجارية للسنوات الثلاثة التالية. وتنوي الشركة - بعد أن توقع مع المالك عقد الإجارة الموصوفة في الذمة وقيل تسلم المبنى من مالك الأرض - الدخول في عقد مع مستثمر متخصص بالمجال الطبي لإقامة مشروع مركز طبي مكون من أربعة طوابق من المبنى، وأما بقية الطوابق فستقوم الشركة بتأجيرها لعيادات طبية متنوعة. فما هي الضوابط الشرعية لتنفيذ هذا المشروع؟
- أولاً: هذه الصورة هي إجارة موصوفة في الذمة مضافة إلى المستقبل تليها إجارة بالباطن موصوفة في الذمة مضافة إلى المستقبل، ولا يوجد حرج في التعاقد بهذه الصورة بشرط أن تكون المنفعة محل التعاقد

فتاوى متفرقة

حق الشركة في اسمها التجاري

• تم مؤخراً الإعلان عن تأسيس شركة جديدة اسمها مشابه لاسم الشركة ولاسم شركتها التابعة التي تنشط في القطاع العقاري، ومن الأرجح أن الاسم قد تم استغلاله لتيسير جمع رأس المال للشركة الجديدة، ولا يخفى عليكم أن هذا التشابه في الأسماء قد يترتب عليه ضرر على شركتنا وشركتها التابعة وبالتأكيد تترتب عليه استفادة مؤسسي الشركة الجديدة التي انتحلت الاسم، فهل يحق لنا أن نرفع دعوى نقاضي فيها الشركة المشار إليها

أو وزارة التجارة بصفتها مانحة الترخيص أو كليهما.
- لا مانع شرعاً من إقامة دعوى قضائية ضد الشركة التي انتحلت الاسم التجاري للشركة ولشركتها التابعة أو ضد وزارة التجارة، ذلك أن الاسم التجاري يُعد حقاً خاصاً بالشركة له قيمة مالية معتبرة يُعَدّ بها شرعاً، ولا يجوز الاعتداء عليها، ولكن الهيئة تنصح بدراسة الموضوع من الناحية القانونية لمعرفة جدوى إقامة الدعوى القضائية من عدمها .

الضوابط الشرعية لتنفيذ عمليات الوكالة في الاستثمار مع بنك تقليدي

• طلب الموافقة الشرعية على عقد « وكالة في الاستثمار» الذي ستبرمه الشركة العقارية مع أحد البنوك التقليدية.

السّشال: مؤشّر أسعار الأغذية ارتفع 36.8% رغم تثبيت الأسعار

القرارات التنظيمية يجب أن تخضع للمراجعة الدورية

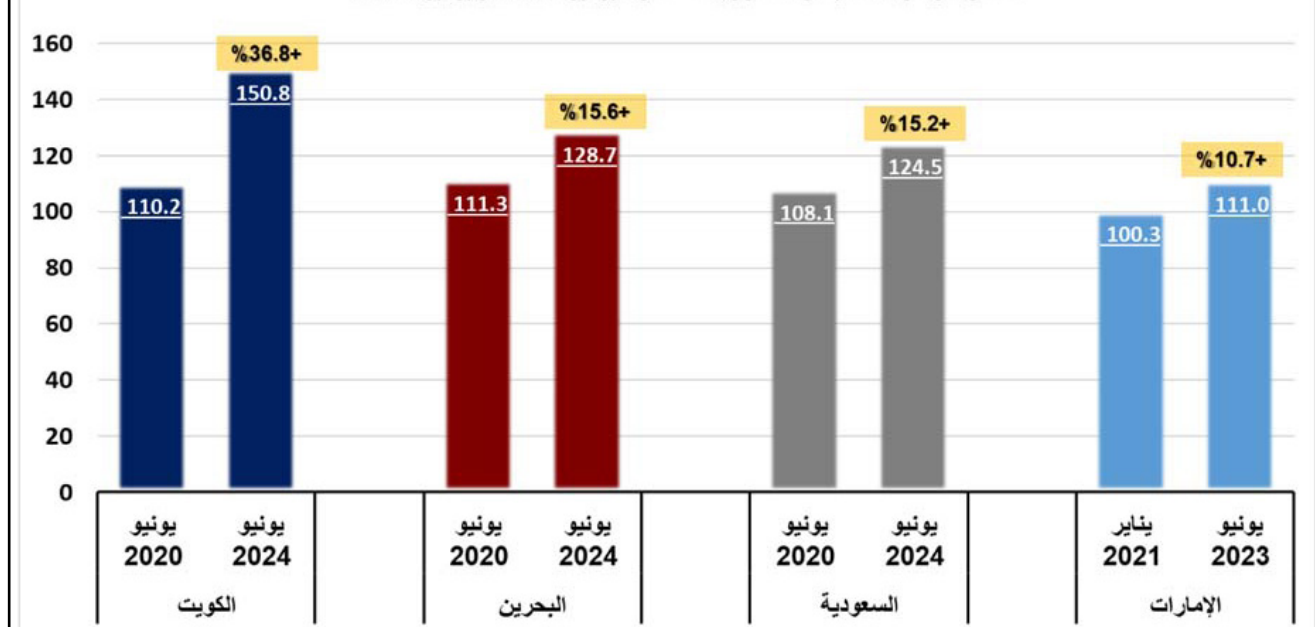
2

هل بسبب ضعف أو فساد رقابي أم عدم دقة أرقام أسعار المستهلك

1



أسعار مؤشر الأغذية والمشروبات للفترة يونيو 2020 ويونيو 2024



أسعار كافة السلع الغذائية قد حقق أياً من مستهدفاته. فالقرار صدر في شهر مارس من عام 2020 إبان جائحة كورونا استباقاً لما كان يمكن أن تسببه اختناقات العرض من ارتفاع مفاجئ وحاد في أسعار السلع الغذائية الضرورية، سواء كان ارتفاع صحيح أو مفتعل. والجائحة حدث استثنائي تطلب إجراء استثنائي، وما هو استثنائي هو بالتعريف مؤقت يزول بزوال آثار الحدث، ويفترض بالجهة التي أصدرته أن تلغيه حال انتهاء مبرراته

ومراجعة فعاليته، من دون طلب أو تدخل من أي طرف آخر.

والقرار الوزاري رقم (67) لسنة 2020 ليس استثنائياً بسبب جائحة كورونا فقط، وإنما استثنائي لأن الجهة التي أصدرته لا تملك سلطة على تسعير المنتج المستورد من مصادره المنتشرة حول العالم، والأصل في تثبيت أسعار البيع هو توفر سلطة مماثلة لتثبيت أسعار الشراء كما في حالة البنزين في الكويت كمثال. ولأن الكويت تستورد معظم

القرار (67) لسنة 2020 - تثبيت أسعار السلع الغذائية

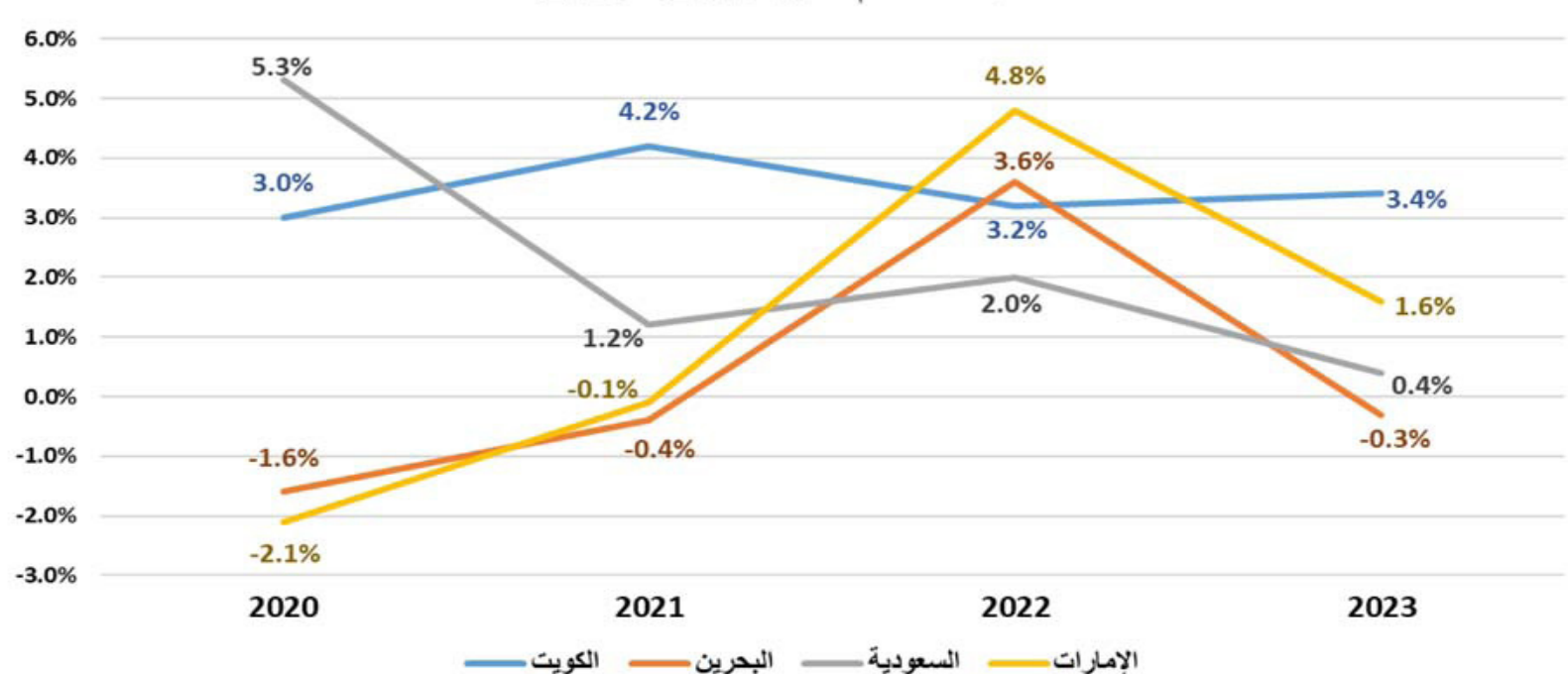
أولاً: فاعلية القرار على المستوى المحلي

حماية المستهلك التزام أساسي لسلطات اتخاذ القرار في أي بلد، ولكن الأهم من قرار الحماية هو مسار المراجعة المتصل لقياس فعاليته مع مرور الزمن وكل تغير في الظروف التي حتمته، ولا يبدو أن القرار رقم (67) لسنة 2020 بشأن تثبيت

3

تثبيت الأسعار لم يحقق مستهدفاته وفوق أرقام التضخم ومقارنة مع دول الإقليم

معدلات التضخم للفترة 2020 - 2023



تثبيت أسعار السلع المستوردة مهمة شبه مستحيل

4

ثانياً: القياس المقارن على مستوى الإقليم

لا بأس من بعض المقارنة مع متغيرات أسعار المستهلك لبعض دول الجوار ذات الاقتصادات المشابهة، فمعدلات التضخم بشكل عام لديها تقل عن مستوى معدلات التضخم في الكويت البالغة للأعوام ما بين 2020 إلى 2023 نحو 3.0%، و 4.2% و 3.4% و 3.0% على التوالي. بينما كانت تلك المعدلات للبحرين لنفس السنوات على التوالي نحو 1.6%-، 0.4%-، 3.6% و 0.3%-، وكانت للسعودية نحو 5.3%، 1.2%، 2.0% و 0.4%، وكانت للإمارات نحو 2.1%-، 0.1%-، 4.8% و 1.6%، ولو حصرنا مؤشر الأغذية والمشروبات، كان في البحرين في يونيو 2020 عند مستوى 111.3، وارتفع في يونيو 2024 إلى مستوى 128.7 أي بنسبة ارتفاع بلغت 15.6%، ومن مستوى 108.1 إلى مستوى 124.5 لنفس الفترة في

حكم العملة. وأرقام تضخم أسعار المواد الغذائية في الكويت ربما تؤكد ذلك، فأسعار المستهلك الرسمية في الكويت تشير إلى أن مؤشر أسعار الأغذية والمشروبات ارتفع من مستوى 110.2 في يونيو 2020، إلى مستوى 150.8 في يونيو 2024، أي بنسبة 36.8% رغم سريان قرار تثبيت الأسعار. بينما ارتفع عن مستواه في عام 2017 البالغ 107.6 وحتى صدور القرار في عام 2020 إلى 110.2 كما أسلفنا، أي بنسبة ارتفاع 3.0% فقط. ذلك يؤكد نتائج القرار المعاكسة لمستهدفاته، والسبب ربما يكون لأن القرار استنفذ وقته منذ زمن طويل، وربما يكون بسبب البيئة الطاردة للمورد الملزم، وربما يكون ناتج عن ضعف أو فساد رقابي، وربما من عدم دقة أرقام تضخم أسعار المستهلك في الكويت، وقد يكون خليط من كل المبررات المذكورة وغيرها، لذلك يكون الحل في إجراء آخر غير التثبيت.

احتياجاتها الغذائية من مصادر مختلفة حول العالم، ولأن أسواق العالم مرت بحقبة تضخم غير مسبوقه منذ ثمانينات القرن الفائت، فالواقع هو أنها ليست فقط لا تملك السلطة في التأثير على أسعار المستورد، وإنما مجرد الحد من ارتفاعها بات لاحقاً المعركة الرئيسية لبنوك العالم المركزة الرئيسية. وعندما يتحول الاستثناء إلى قاعدة، أي استمرار مفعول القرار بتثبيت أسعار السلع الغذائية في الداخل رغم ارتفاعها في الخارج، ذلك يخلق فجوة بين السعرين نتيجة ارتفاع أسعار الشراء، حينها قد تتحول مستهدفات القرار إلى عكسها تماماً. بمعنى، أن السوق قد يقوم بعملية فرز غير صحية، يخرج منه تدريجياً من هو ملتزم بالقرار، والتزامه في الغالب يعود إلى شعوره أخلاقياً بضرورة ذلك الالتزام، ويحل مكانه غير الملزم، وقد تستبدل السلع محل تثبيت السعر، بسلع جديدة أقل جودة وأعلى سعراً، وحكمها

مطلوب إجراءات غير تثبيت الأسعار فلا حق حماية للمستهلك ولا حافظ على بيئة أعمال صحية

5



بمعدل ارتفاع عن مستوى عام 2020 بنحو 13.9%. ذلك يؤكد أن حركة الأسعار من المصدر متغيرة وبوتيرة حادة وخارجة عن سيطرة سلطات العالم، ومن المؤكد بأن المورد إلى السوق الكويتي لا يملك سوى القبول بالسعر السائد من مصادره، ما يجعل الالتزام بتثبيت أسعار السلع المستوردة محلياً، مهمة شبه مستحيلة. في خلاصة، كل القرارات التنظيمية لا بد وأن تخضع للمراجعة الدورية حال أي اختلاف في ظروف نشأتها، وذلك أكثر استحقاقاً في قرارات تؤثر على بيئة الأعمال العامة وعلى احتياجات كل الناس في أي بلد، مثل قرار تثبيت الأسعار إبان الجائحة. وفي قرار صدر في بيئة استثنائية، يفترض أن يزول تلقائياً بمجرد انتهاء الظروف التي تسببت في صدوره، ومع ما استعرضناه موجزاً سابقاً، لا يبدو أنه حقق أيأ من مستهدفاته، سواء من واقع أرقام التضخم الرسمية محلياً، أو بالمقارنة مع ثلاث من دول الإقليم، أو بالتناغم مع تغيرات مؤشرات أسعار الغذاء على مستوى العالم، فلا هو حقق حماية للمستهلك ولا حافظ على بيئة أعمال صحية.

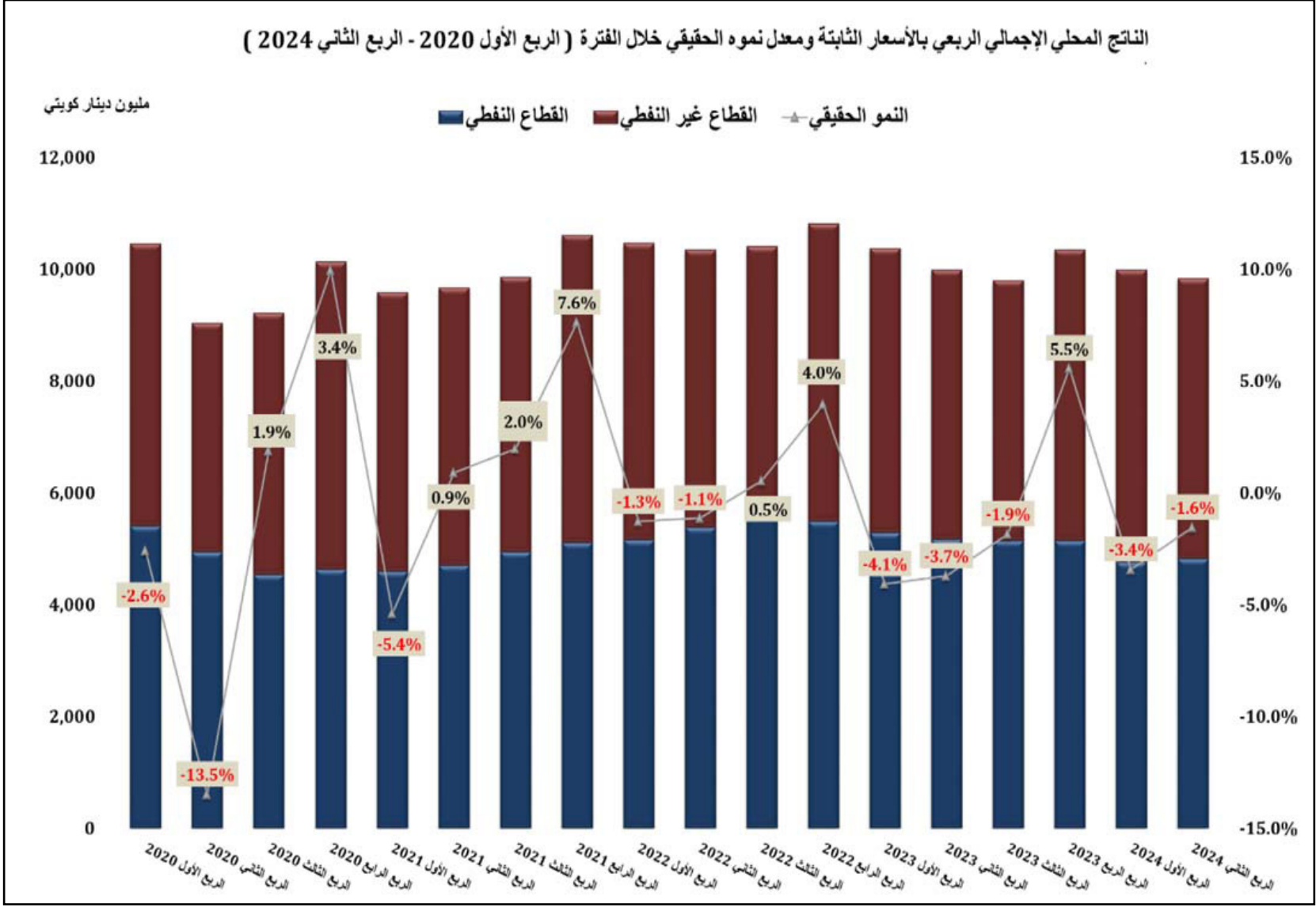
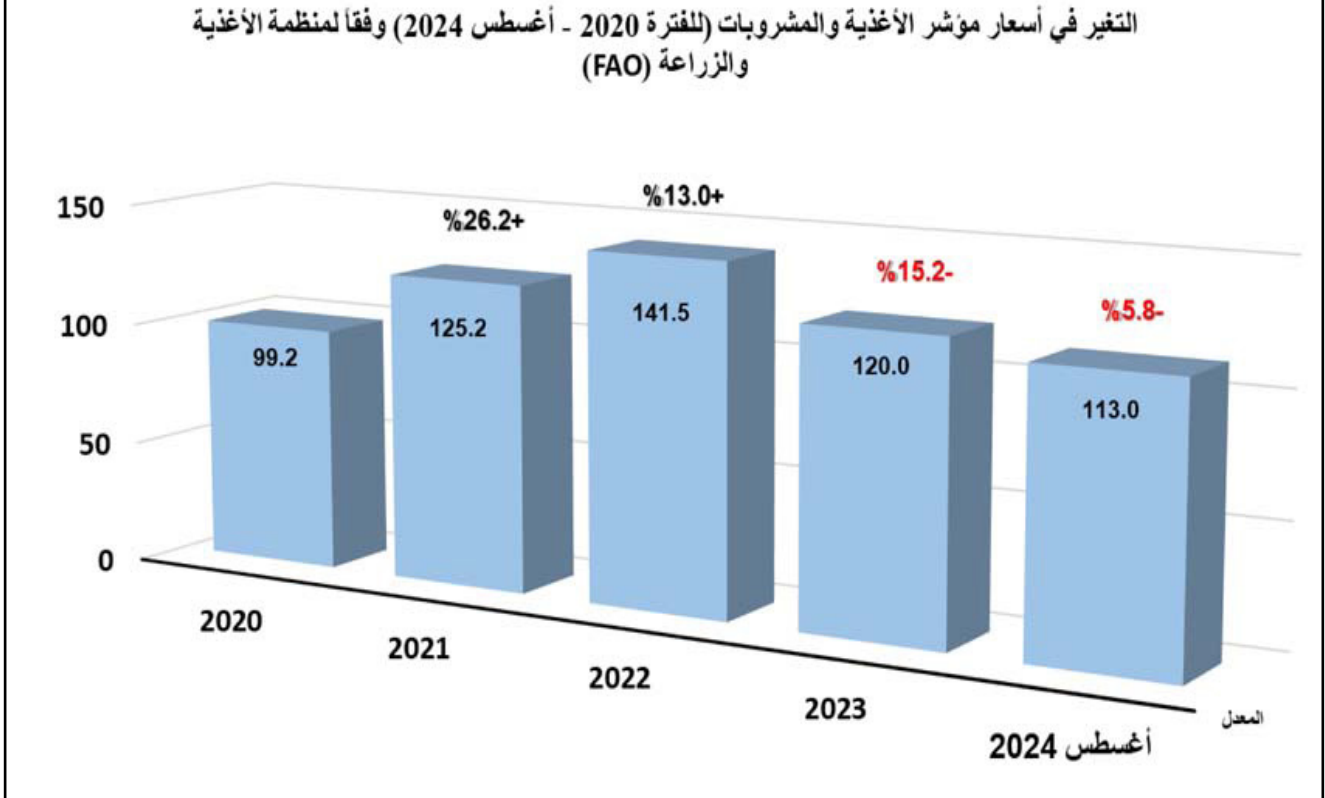
الناتج المحلي الإجمالي – الربع الثاني 2024

صدر تقرير الإدارة المركزية للإحصاء الخاص بأرقام الناتج المحلي الإجمالي الثابتة والجارية والثابتة عن الربع الثاني من عام 2024، وهناك تقدم في حادثة التقرير بحسب للإدارة، فقد صدر بعد ثلاثة شهور و 14 يوماً من انتهاء الربع الثاني، ولازال هناك مجال لاختصار وقت صدوره. وتذكر البيانات أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد حققت نمواً بنحو 3.2%، إذ بلغت ما قيمته نحو 12.400 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 12.010 مليار دينار كويتي في الربع الثاني من عام 2023. بينما حقق

كان القرار قد حقق أهدافه المقصودة، لكن مستوى الارتفاع في الكويت أدنى من الدول الثلاث الأخرى، أما وقد تحقق العكس، فذلك دليل مقارن إضافي على انتهاء صلاحية القرار.

ثالثاً: القياس المقارن على مستوى العالم

تؤكد منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) على ظاهرة ارتفاع مؤشر أسعار الأغذية على مستوى العالم ليلعب أعلى مستوياته في عامي 2021 و 2022، ثم يبدأ بالانحسار. حيث يشير مؤشرها إلى مستوى له بحدود 99.2 في عام 2020، ثم يرتفع بشكل كبير إلى 125.2 في عام 2021، وقفزة أخرى في عام 2022 إلى مستوى 141.5، لتبدأ الأسعار في الانحسار إلى مستوى 120 في عام 2023، ثم إلى 113 حتى أغسطس من عام 2024، أو



6

المورد إلى السوق الكويتي لا يملك سوى القبول بالسعر السائد من مصادره

7

الانحسار في القيمة المضافة لقطاع النفط هبطت بمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى 45.8%

البيان	الأسبوع الثاني والأربعون 2024/10/17	الأسبوع الحادي والأربعون 2024/10/10	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	609.2	607.7	0.2%
مؤشر السوق العام	7,080.2	7,048.2	0.5%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	338,653,932	400,585,769	-15.5%
المعدل اليومي (د.ك)	67,730,786	80,117,154	-15.5%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	2,004,843,105	1,895,696,846	5.8%
المعدل اليومي (أسهم)	400,968,621	379,139,369	5.8%
عدد الصفقات	97,043	98,730	-1.7%
المعدل اليومي لعدد الصفقات	19,409	19,746	-1.7%

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية	31,242,922	9.2%
شركة أجيالتي للمخازن العمومية	26,566,349	7.8%
بيت التمويل الكويتي	21,071,686	6.2%
شركة مجموعة عربي القابضة	16,138,679	4.8%
الشركة الوطنية الدولية القابضة	15,418,751	4.6%
الإجمالي	110,438,386	32.6%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	113,537,035	33.5%
قطاع العقار	72,112,923	21.3%
قطاع البنوك	64,748,642	19.1%
قطاع الصناعة	44,829,898	13.2%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	27,194,944	8.0%

البيان	الأسبوع الثاني والأربعون 2024/10/17	الأسبوع الحادي والأربعون 2024/10/10
عدد شركات ارتفعت أسعارها	16	16
عدد شركات انخفضت أسعارها	12	10
عدد شركات لم تتغير أسعارها	1	3
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع مؤشر كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 609.2 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 1.5 نقطة ونسبته 0.2 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 7.5 نقطة أي ما يعادل 1.2 % عن إقفال نهاية عام 2023.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت					
إسم الشركة	يوم الخميس 2024/10/17	يوم الخميس 2024/10/10	الفرق %	إقفال 2023	الفرق %
1 بنك الكويت الوطني	726.4	731.6	(0.7)	718.1	1.2
2 بنك الخليج	283.2	274.7	3.1	251.8	12.5
3 البنك التجاري الكويتي	577.9	567.6	1.8	536.7	7.7
4 البنك الأهلي الكويتي	214.1	214.9	(0.4)	176.6	21.2
5 بنك الكويت الدولي	228.2	223.1	2.3	184.6	23.6
6 بنك برقان	270.5	262.9	2.9	242.8	11.4
7 بيت التمويل الكويتي	3,566.8	3,540.8	0.7	3,312.4	7.7
قطاع البنوك	757.5	756.0	0.2	720.2	5.2
8 شركة التسهيلات التجارية	156.6	155.9	0.4	114.8	36.4
9 شركة الاستشارات المالية الدولية	1,293.8	1,290.4	0.3	921.8	40.4
10 شركة الاستثمارات الوطنية	308.3	298.2	3.4	300.7	2.5
11 شركة مشاريع الكويت القابضة	337.3	327.2	3.1	363.2	(7.1)
12 شركة الساحل للتنمية والاستثمار	94.0	95.7	(1.8)	92.8	1.3
قطاع الاستثمار	294.4	290.5	1.3	253.9	16.0
13 شركة الكويت للتأمين	124.6	123.5	0.9	103.6	20.3
14 مجموعة الخليج للتأمين	1,070.6	1,134.0	(5.6)	1,631.1	(34.4)
15 الشركة الأهلية للتأمين	298.1	293.1	1.7	252.5	18.1
16 شركة وربة للتأمين	182.9	182.9	0.0	124.5	46.9
قطاع التأمين	334.1	343.3	(2.7)	404.6	(17.4)
17 شركة عقارات الكويت	489.2	493.4	(0.9)	399.2	22.5
18 شركة العقارات المتحدة	272.6	248.0	9.9	113.7	139.8
19 الشركة الوطنية العقارية	297.6	277.5	7.2	242.6	22.7
20 شركة الصالحية العقارية	1,874.2	1,900.9	(1.4)	1,818.8	3.0
القطاع العقاري	347.4	340.2	2.1	277.4	25.2
21 مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	343.8	339.3	1.3	293.0	17.3
22 شركة أسمنت الكويت	289.4	292.5	(1.1)	202.0	43.3
23 شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	655.1	679.5	(3.6)	523.6	25.1
القطاع الصناعي	311.3	314.0	(0.9)	255.6	21.8
24 شركة السينما الكويتية الوطنية	753.9	814.1	(7.4)	751.4	0.3
25 شركة أجيالتي للمخازن العمومية	1,862.1	1,690.7	10.1	3,965.7	(53.0)
26 شركة الاتصالات المتنقلة	678.5	694.1	(2.2)	843.9	(19.6)
27 شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	36.3	38.9	(6.7)	29.6	22.6
قطاع الخدمات	803.8	789.0	1.9	1,264.0	(36.4)
28 شركة نقل وتجارة المواشي	90.0	89.2	0.9	81.7	10.2
قطاع الأغذية	436.6	436.4	0.0	434.6	0.5
29 شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	620.3	625.4	(0.8)	699.0	(11.3)
الشركات غير الكويتية	177.3	177.6	(0.2)	181.3	(2.2)
مؤشر الشال	609.2	607.7	0.2	601.7	1.2

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

البنك سيشارك بوفد رفيع المستوى في الحلقات النقاشية التي ستعقد خلال المؤتمر

بنك الكويت الوطني شريك استراتيجي لمؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار FII في الرياض

• شبيخة البحر تشارك في حلقات نقاشية هامة حول قيادة المرأة للنمو الاقتصادي العالمي والمنافسة مع الذكاء الاصطناعي وشركات التكنولوجيا المالية



شبيخة البحر

ومستدام، وتوسيع آفاق ما يمكن تحقيقه للبشرية. كما تستهدف مبادرة مستقبل الاستثمار 8 تخطي القيود واستكشاف فرص لا حدود لها للتقدم، حيث ستتمحور المناقشات حول كيفية تحويل الاستثمار ليصبح محفزاً لمستقبل مزدهر ومستدام، حيث سيتم تحفيز الحضور للتفكير خارج الحدود التقليدية واستكشاف فرص الاستثمار التي يمكن أن تجسر الفجوات الحالية مع الإمكانيات المستقبلية.

ويذكر أن بنك الكويت الوطني وقع خلال الفترة الماضية شراكة استراتيجية لتعزيز النمو والابتكار في مجال الاستثمار داخل المنطقة وخارجها مع مبادرة مستقبل الاستثمار (FII)، المؤسسة العالمية غير الربحية التي تركز جهودها لإحداث تأثير إيجابي على الإنسانية.

هذا ويحرص بنك الكويت الوطني على حضور المحافل الدولية ومثل هذه اللقاءات للاطلاع على آخر التطورات العالمية والأنشطة والفعاليات التي تركز على الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية والنظام المالي العالمي.

الدوليين في جناح البنك الذي سيقام في المؤتمر كما سيوقع العديد من الاتفاقيات على هامش الاجتماعات، التي ستقام في ذات الفترة إضافة إلى تنظيم البنك لحفل استقبال كبير سيضم مسؤولين ومستثمرين وكبار المصرفيين لمناقشة آخر المستجدات المالية والمصرفية، وبحث سبل التعاون في مجالي التمويل والاستثمار.

ومن المتوقع أن يستقطب المؤتمر أكثر من 5000 ضيف، و 500 متحدث حول مجموعة متنوعة من الموضوعات المتعلقة بالعصر الحالي، والتي تشمل أكثر من 200 جلسة، تتناول موضوعات الاستقرار الاقتصادي والتنمية العادلة ومكافحة التغير المناخي، إلى جانب الذكاء الاصطناعي والابتكار والصحة والفضاء الجيوسياسية.

ويذكر أن المناقشات في المؤتمر ستكون مدعومة بالبيانات مما يضمن أن تكون الرؤى مبنية على الحقائق والإستراتيجيات القابلة للتنفيذ كما ستعزز مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار من خلال مؤتمرها السنوي المناقشات حول كيف يمكن للاستثمار أن يعمل كمحفز لمستقبل مزدهر

الفروع الخارجية مشاري بن سلامة، ومديري الأفرع الخارجية المنتشرة حول العالم، كما يضم الوفد من مجموعة الوطني للثروات الرئيس التنفيذي- الوطني للثروات فيصل الحمد، والرئيس التنفيذي - الخدمات المصرفية الخاصة للمجموعة وسويسرا مالك خليفة، وعضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الوطني لإدارة الثروات-السعودية مساعد السديري، بالإضافة إلى عدد من القيادات التنفيذية في البنك.

وخلال المؤتمر تشارك نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة شبيخة البحر في عدد من الحلقات النقاشية الهامة التي تضم أيضاً كبار المصرفيين حول العالم لمناقشة موضوعات قيادة المرأة للنمو الاقتصادي العالمي وكذلك المنافسة مع الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية، كما يشارك الرئيس التنفيذي لإدارة الثروات لمجموعة بنك الكويت الوطني فيصل الحمد في حلقة نقاشية حول منح البنوك الأولوية لمبادئ التأثير الاجتماعي والاستدامة. وسيجري وفد البنك عدداً من اللقاءات الثنائية مع كبار المسؤولين

يشارك بنك الكويت الوطني ومن خلال وفد رفيع المستوى في فعاليات النسخة الثامنة من مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار (FII 8th edition) والذي سيعقد تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في مركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات بالرياض، في الفترة من 29 إلى 31 أكتوبر. وتأتي مشاركة الوطني كشريك استراتيجي في المؤتمر الذي يأتي تحت شعار «أفق لا متناه.. الاستثمار اليوم لصياغة الغد» ويركز هذا العام على إستراتيجيات جديدة لمواجهة ومعالجة التحديات العالمية ودور أفريقيا في الاقتصاد العالمي وتعزيز دور المرأة في المناصب القيادية والهياكل الداخلية والجوانب العملية للاستثمارات.

ويرأس وفد بنك الكويت الوطني نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شبيخة البحر، وعن مجموعة الأفرع الخارجية نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة زيد الصقر، ونائب المدير العام ورئيس قسم الخدمات المصرفية للشركات والعقارات التجارية في مجموعة

• البنك ينظم حفل استقبال سيضم كبار المسؤولين لمناقشة آخر المستجدات المالية والمصرفية وبحث سبل التعاون في مجالي التمويل والاستثمار



في إطار مساعيه المتواصلة لاستقطاب أفضل المواهب والكفاءات من الكوادر الوطنية

بنك الخليج يختتم مشاركته في معرض «وظيفتي»

• سلمى الحجاج: المعرض فرصة حقيقية لاستقطاب المواهب ومساعدة الشباب على اختيار مسارهم الوظيفي



وزير التعليم العالي ووزير التربية بالوكالة د. نادر الجلال في جناح بنك الخليج

في إطار دعمه للشباب، ومساعيه المتواصلة لاستقطاب أفضل المواهب والكفاءات من الكوادر الوطنية، يختتم بنك الخليج مشاركته في النسخة الثالثة من معرض «وظيفتي»، خلال الفترة من 17 إلى 19 أكتوبر الجاري، بمشاركة أكثر من 100 شركة من مختلف القطاعات.

وشهد المعرض الذي أقيم في قاعة أرينا- مول 360 على مدى 3 أيام، تنظيم العديد من ورش العمل حول إمكانات سوق العمل وتقديم الاستشارات المهنية إلى جانب ورش عمل كتابة السيرة الذاتية باحتراف، فضلاً عن إجراء مقابلات التوظيف، والعديد من الأنشطة الأخرى.

وسلط ممثلو بنك الخليج خلال مشاركتهم في المعرض الضوء على طبيعة العمل المصرفي التي يجسدها البنك، وقدموا شرحاً تفصيلياً لـ زوار المعرض من الباحثين عن عمل حول طبيعة العمل المصرفي وفرص التطور الوظيفي التي يوفرها البنك للعاملين فيه.

ولاقى جناح البنك في المعرض إقبالاً واسعاً من الراغبين في التعرف بشكل تفصيلي عن إدارات البنك وبيئة العمل المصرفي، وتقديم طلبات توظيف في البنك، مدفوعين بالسمعة الطيبة التي يحظى بها «الخليج» كأحد أبرز جهات التوظيف، التي تستقطب الكوادر الشبابية في الكويت.

بهذه المناسبة، أكدت مديرة عام إدارة الموارد البشرية في بنك الخليج سلمى الحجاج حرص البنك على استقطاب المواهب الشبابية في مختلف المجالات، باعتبارهم الجيل

القادر على مواكبة لغة العصر ومسايرة الابتكارات والتطور التكنولوجي المتسارع في القطاع المصرفي محلياً وعالمياً.

وقالت: سعداء بالمشاركة في معرض وظيفتي للعام الثالث على التوالي، والذي يمثل فرصة حقيقية للشركات لاستقطاب المواهب والكفاءات الشبابية، وكذلك مساعدتهم على اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بمسارهم الوظيفي ومستقبلهم العملي.

وأكدت الحجاج حرص بنك الخليج على دعم رؤية الكويت، التي تستهدف في مقدمة مرتكزاتها زيادة التوظيف في القطاع الخاص وتنمية الشباب الكويتي، وتشجيعهم على النمو والتطور،

وهو الأمر الذي تعكسه نسب النمو المتزايدة للعمالة الوطنية في بنك الخليج خلال السنوات الأخيرة.

وأضافت: نؤمن في بنك الخليج بأن موظفينا هم أساس نجاحنا وسر تميزنا، ولهذا نعمل دائماً على تحديث آليات وأنظمة عملنا، لتمكينهم من التفوق والارتقاء بمستوياتهم الوظيفية، ولنحافظ على مكانتنا كجهة توظيف مفضلة لدى الموظفين والباحثين عن عمل.

تتمثل رؤية بنك الخليج أن يكون البنك الرائد في الكويت، من خلال مشاركة موظفيه في العمل ضمن بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء مميزة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام.

وبفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المبتكرة التي يملكها البنك، يمنح عملائه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية سهلة وسريعة.

وفي إطار دعمه لرؤية الكويت 2035 «كويت جديدة»، وحرصه على التعاون مع مختلف الأطراف لتحقيقها، يلتزم بنك الخليج بالعمل على إحداث تطورات قوية في مجال الاستدامة، على كافة المستويات البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال مبادرات الاستدامة المتنوعة، والمختارة بشكل استراتيجي داخل البنك وخارجه.



إقبال من الشباب على تقديم طلبات التوظيف في بنك الخليج



سلمى الحجاج ويدر العلي في صورة جماعية مع فريق البنك

«مسابقة الطهي الواقعية» عُرضت على منصات «الراي الرقمية» وتطبيق «ثرو»

V-Thru Show يختتم موسمه الأول بالشراكة مع بنك «تم» الرقمي

عبد الله الشلبي: مابداً كفكرة أصبح منصة تحتفل بالموهب المذهلة لطهاتنا الكويتيين

فهد السعد: بنك «تم» الرقمي مهتم بالشباب وتعزيز بيئة الابتكار وريادة الأعمال

عمرو الرفاعي: ألهمني شغف وإبداع الطهاة الكويتيين الناشئين ومتحمس لنجاحاتهم

فاطمة العلي: كان حلمي دائماً المشاركة في مثل هذه المسابقة وسعيدة بالفوز

خالد الساي: «الراي» حريصة على دعم المواهب الابتكارية والمشاريع الناشئة الواعدة



فهد السعد وخالد الساي وعبدالله الشلبي وفريق تم

نحن نتطلع إلى استمرار نجاح هذا البرنامج في السنوات القادمة.“

من جهته، أعرب مدير أول العلاقات العامة والفعاليات فهد السعد، عن اعتزاز بنك «تم» أول بنك رقمي متوافق مع أحكام الشريعة في الكويت، برعاية هذه المسابقة التي تؤكد جهود «تم» في دعم مبادرات الشباب الكويتي، وتوافق طبيعته كعلامة تجارية حديثة، تستهدف أن تكون بيئة مشجعة على الابتكار وريادة الأعمال والأفكار الجديدة المبدعة وتمكين الشباب.

ولفت السعد إلى أن البنك الرقمي «تم» يتميز بسجل حافل في الشراكة والدعم للمشاريع والمبادرات الشبابية والمواهب المتميزة من الشباب.

ولعب عمرو الرفاعي – المالك الشهير لمطعم «سولو بيتزا» (Solo Pizza) – دوراً حيوياً كرئيس للجنة الحكام في البرنامج، حيث أسهم بخبرته المحترفة في تلك المسابقة وتعزيزها، مؤكداً التزامه بدعم ورعاية المواهب الكويتية.

وقال الرفاعي: «كانت المشاركة في برنامج «V-Thru Show» تجربة مجزية حقاً. لقد ألهمني كثيراً شغف وإبداع الطهاة الناشئين في الكويت. وأنا متحمس لرؤية إلى أين سيأخذ الفائز وجميع المشاركين مهاراتهم

اختتم برنامج «V-Thru Show» الواقعي الذي نظمته منصة «ثرو» بالتعاون مع مجموعة الراي الإعلامية وبنك «تم» الرقمي موسمه الأول بإعلان الفائز في مسابقة الطهي الواقعية، والذي لاقى تفاعلاً كبيراً من المشاركين والمتابعين.

والبرنامج الذي عُرض على منصات «الراي» الرقمية» وتطبيق «ثرو» عبارة عن مسابقة طهي واقعية تنسم بالحماس والتحدي تهدف إلى اكتشاف ودعم أفضل أنواع المطاعم الواعدة في الكويت، وفي إطار أهداف أوسع تتضمن تحقيق طموح وأحلام الشباب الكويتي، حيث يتنافس في البرنامج 4 متسابقين في مجال المطاعم، ويحصل الفائز على جائزة بقيمة 10000 دينار كويتي.

وصرح عبد الله الشلبي، الرئيس التنفيذي لتطبيق في ثرو: «ما بدأ كفكرة تحول إلى برنامج واقعي يدعم المواهب الرائعة لروادنا المحليين. أنا فخور جداً بشباب الكويت والمتسابقين، وبفريق في ثرو على تحقيق هذا النجاح، ونحن ملتزمون بمواصلة دعمنا لرواد المطاعم في الكويت.“

وأضاف: «شكر خاص لبنك تم، الذي لولاه لما كان هذا ممكناً.

Impthal

PERFUME

DOVER

50ML 1.7FLOZ

كافور

50ML 1.7FLOZ

Oud Ambar

50ML 1.7FLOZ

Riva

50ML 1.7FLOZ

Smoke oud

50ML 1.7FLOZ

Instagram icon

Imphal_perfume

WhatsApp icon

97973109

السالمية مجمع سيمفوني

محققاً نسبة نمو 20%

بنك بوبيان يرفع أرباحه الصافية إلى 73.5 مليون دينار كويتي حتى نهاية سبتمبر 2024

• عادل الماجد: نتائج الربع الثالث تشير إلى أن العام الحالي سيكون مميزاً من حيث النتائج المالية التي تؤكد ثقة مساهميننا



عادل الماجد

مشارك، معلناً فوز 3 مشاركين بجوائز نقدية قيمة بالإضافة إلى حصول الفائز بالمركز الأول على فرصة المشاركة كممثل للمنتخب الكويتي للألعاب الإلكترونية. وعلى الجانب الرياضي والصحي، استمر Boubyan WHOOP Showdown من خلال المشاركة من خلال تحدي «التعافي الجسدي»، لتشجيع المشاركين على رفع أرقام أدائهم الرياضي وتحفيز أجهزة الجسم الوظيفية على التعافي واستعادة عافيتها بما يسهم في تغيير نمط الحياة لمستخدميها. وغيرها من الفعاليات التي كانت الجمهور مثل Boubyan Room و Boubyan Mind Games والتي قدم خلالها البنك جوائز وهدايا فورية وقيمة وسط استمتاع المشاركين من مختلف الفئات العمرية.

إثراء الموارد البشرية

استطاع بوبيان أن يحافظ على مكانته كأفضل مؤسسة مصرفية حريصة على استقطاب أفضل الكفاءات الوطنية والعمل على تطوير بيئة العمل من خلال حصوله على جائزة «التميز في إحلال وتوطين العمالة» للمرة السادسة من قبل مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون، وذلك لنجاحه وتميزه في رفع معدلات العمالة الوطنية على مستوى القطاع المصرفي في الكويت لعام 2024، محققاً نسبة 82% في تمكين وتوظيف العمالة الوطنية ودعم وترسيخ هذه الثقافة المجتمعية بشكل حقيقي ومستدام مما ينعكس إيجاباً على سوق العمل المستقبلي والوصول إلى النتائج المرجوة.

وتمثل الموارد البشرية في بوبيان إحدى ركائزه الأساسية كونهم المحرك الأساسي للنجاح المتواصل، ولا يأل بوبيان لتقديم أي جهد في رفع درجة التواصل معهم من خلال الاستماع إلى آرائهم ودراسة جميع مقترحاتهم مع الأخذ بإمكانية وضعها موضع التنفيذ من خلال استخدام أفضل السبل العلمية والتقنية بما يسهم في غرس المزيد من ولاء الموظفين للمؤسسة.

رواد الأعمال من أصحاب الشركات الناشئة لتقديم أعلى مستوى من الخدمات اليومية بصورة سهلة، حيث تركز الاتفاقية على تحقيق هدفين أساسيين وهما الارتقاء بأداء قطاع التكنولوجيا المالية ورفع كفاءة منظومة التحول الرقمي ككل، بجانب دعم المبادرين والشركات التكنولوجية الناشئة والتطلع إلى فتح آفاق وفرص نمو جديدة لتطوير ريادة أعمالهم وتحسين الكفاءة التشغيلية.

حلول تعكس قيمة مضافة في تجربة العملاء

تعزيزاً لنهجه الاستراتيجي نحو تطوير بيئة الأعمال وتمكين رواد الأعمال المحليين، منح بوبيان عملاء حساب الأعمال استرجاع نقدي غير محدود يصل إلى 1.5% على بطاقة فيزا الائتمانية للخدمات المصرفية للأعمال، بالإضافة إلى باقة جديدة من الحلول والمزايا الحصرية التي تم إضافتها وتحديثها بما يعزز تجربتهم المصرفية ومنحهم المزيد من الاستثنائية.

اختتم البنك حملته الصيفية للبطاقات الائتمانية 2024، والتي حققت نجاحاً كبيراً ومشاركة واسعة، حيث تم الإعلان عن 20 رابع من العملاء حاملي بطاقات بوبيان الائتمانية والرقمية خلال عمليات الشراء داخل وخارج الكويت أو التسوق عبر الإنترنت أو حتى من خلال الدفع بالمحافظ الرقمية.

الريادة في العمل المجتمعي

يُجدد بوبيان التزامه بتقديم نموذج يحتذى به في المسؤولية المجتمعية تأكيداً لرسالته النابعة من هويته كمؤسسة مصرفية رائدة في العمل المؤسسي المجتمعي. وقد شهدت خارطة الفعاليات والمساهمات المجتمعية لبوبيان خلال الربع الثالث من 2024 نشاطاً ملحوظاً على كافة المستويات، حيث اختتم بطولة BOUBYAN E-CUP الخاصة بلعبة FC 24 في نسختها الخامسة، والتي تُعد الأكبر والمعتمدة في الكويت من قبل اللجنة الأولمبية الكويتية حيث شهدت مشاركة أكثر من 1000

وكان البنك قد أعلن تعاونه مع شركة أسيكو المجموعة من خلال شراكة استراتيجية تتضمن توفير عروضاَ تمويلية مبتكرة وتسهيلات ائتمانية مرنة تصل إلى 70,000 د.ك وفترة سداد تمتد لنحو 15 عاماً لعملائه الراغبين في الحصول على حلول بناء عالية الجودة وخدمات إنشائية وهندسية. وتتضمن الاتفاقية خصم يصل إلى 10% مُقدم من شركة أسيكو لعملاء بنك بوبيان على باقة الإنشاءات الفاخرة أو «سوبر ديلوكس»، وفي المقابل يحصل عملاء أسيكو على عرض ومعدل سعر خاص على التمويل المُقدم من بوبيان لنفس الباقة.

وتأتي شراكة بوبيان الاستراتيجية مع شركة Enabill الرائدة في رقمنة خدمات المطاعم لتعزيز توجهاته نحو تحفيز بيئة الأعمال على الابتكار الرقمي ودعم قدرات

الخدمات المصرفية الرقمية عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وذلك ضمن قائمة جوائز مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية التي تمنحها سنوياً لأكثر المؤسسات المالية والمصرفية تميزاً وابتكاراً في تقديم الخدمات المصرفية الشخصية والرقمية عن عام 2024. وتأتي الجوائز لتمثل حافزاً قوياً للمضي قدماً نحو تقديم المزيد من الخدمات المصرفية الأكثر تميزاً وابتكاراً في رحلته المستمرة للتحول الرقمي.

وتأتي جائزة «التميز في المعالجة المباشرة STP» من Citi لتؤكد أداء بوبيان المميز والاستثنائي في معالجة المدفوعات بالدولار الأمريكي، محققاً معدل 99.8% للمدفوعات التجارية و 100% لمدفوعات الخزنة. ومنحت ماستر كارد العالمية الرائدة في مجال المدفوعات الرقمية، بنك بوبيان جائزة الأسرع نمواً في الكويت لقاعدة عملائه المميزين بريميوم، لتُمثل تقديراً لجهود البنك نحو ابتكار خدمات وحلول مصرفية

مميزة لمنحهم تجربة مصرفية استثنائية ممزوجة بأعلى مستويات الخدمة المميزة التي تتناسب أسلوب حياتهم المعاصر وتتفوق توقعاتهم. وتُعد شراكة بوبيان مع ماستر كارد استكمالاً لسلسلة إنجازات البنك في مجال المدفوعات الرقمية خلال السنوات الأخيرة من خلال قاعدة حلوله التقنية المميزة المدعومة بتقنيات ماستر كارد المتقدمة والتي تضمنت إطلاق العديد من هذه الابتكارات للمرة الأولى في السوق المحلية.

شراكات استراتيجية

وقع بوبيان مؤخراً سلسلة من الشراكات الاستراتيجية التي تعكس التزامه بتقديم تجارب استثنائية ذات قيمة مضافة لأسلوب حياة عملائه وتعزيز رضاهم.

التشغيلي والسيولة الفعالة، بجانب التطور الكبير الذي شهدته قاعدة حلوله المصرفية المتطورة والتميز في الخدمات والمنتجات المبتكرة التي تلبي متطلبات عملائه من مختلف الشرائح.

واستكمل الماجد «ولواصله النجاح تم وضع استراتيجية ذات رؤية مستقبلية للسنوات الخمس المقبلة بعنوان تغيير قواعد اللعبة والتي تتضمن تفعيل خطة إدارة الثروات للمجموعة ككل والتوسع في الحلول والفرص الاستثمارية واكتشاف أسواق جديدة لتسريع جذب المزيد من الثروات وإدارتها لتقديم الأفضل للعملاء الراغبين في الاستثمار».

ونوه أن إدارة الثروات في بوبيان ليست مجرد تقديم نصيحة استثمارية، بل انها عملية وأسلوب شامل يتضمن شراكات استراتيجية واستثمارية تشمل الفهم الشامل للوضع المالي للمستثمر وأهم أهدافه والتخطيط السليم وإدارة المخاطر للحفاظ على الثروة وتمييزتها.»

جوائز عالية

في إنجاز جديد يعكس مكانته الرائدة، حصد بنك بوبيان مؤخراً 6 جوائز مرموقة على مستوى قطاع

للتخطى مفهوم الخدمات المصرفية، وأصبحت تضم كيانات قوية تقدم خدمات الافراد والشركات محلياً ودولياً إلى جانب خدمات التأمين وإدارة الثروات والحلول الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تتيح خيارات عديدة للعملاء».

وأكد الماجد أن صعود بنك بوبيان المتنامي خلال السنوات العشر الأخيرة يؤكد نجاح استراتيجيته الموضوعة ذات الرؤية المستقبلية لاسيما وأنه الآن يعتبر البنك الثالث محلياً من جانب المؤشرات المالية بالإضافة إلى كونه أصبح الخيار الأول والمفضل للعملاء من مختلف الشرائح بسبب النقلة النوعية التي أحدثها في سوق الخدمات المصرفية خاصة تلك التي تتعلق بالخدمات الرقمية.

خطة تغيير قواعد اللعبة

وأضاف إن النتائج المُحققة خلال هذه الفترة اقترنت باستراتيجية التركيز على أسواق عمل جديدة تتمتع بفرص نمو واعدة واستثمارات إيجابية وتمويلية ذات ربحية عالية لقاعدة عملاء من المستثمرين والمساهمين، والتركيز على الابتكار الرقمي، إضافة إلى نمو الأداء

أعلن بنك بوبيان عن تحقيقه أرباحاً تشغيلية حتى نهاية سبتمبر الماضي بلغت 91.1 مليون دينار كويتي وتحقيق أرباحاً صافية بلغت 73.5 مليون دينار كويتي بزيادة 20% عن العام الماضي وبلغت ربحية السهم 16.1 فلس.

وتضمنت أبرز المؤشرات المالية حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي ارتفاع أصول البنك إلى 9.1 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 11% مقارنة بالعام الماضي، كما بلغت محفظة التمويل 6.8 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 12% وبلغت الإيرادات التشغيلية 183 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 12%، كما ارتفعت الحصة السوقية للبنك من التمويل المحلي إلى 12%.

وتعليقاً على النتائج المالية، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد «مع اقتراب العام الحالي من النهاية واجتياز البنك 9 أشهر من العام، تسير نتائجنا المالية في الاتجاه الإيجابي وهو ما يبشر بنهاية جيدة للعام الحالي للمساهمين والعملاء الذين وضعوا ثقتهم في بوبيان على مدار السنوات الاخيرة».

وأضاف «خلال السنوات الأخيرة توسعت مجموعة بنك بوبيان

فخورين بتوسع مجموعة بوبيان التي تشمل الخدمات المصرفية والاستثمار والتأمين وإدارة الثروات

كوننا البنك الثالث محلياً يضع أمامنا المزيد من التحديات التي تتعلق بتقديم أعلى مستويات الخدمة وجودة المنتجات



ضمن التزامه بمواكبة التغيرات في آليات التوظيف واستعراض الفرص المتاحة لديه

البنك الأهلي الكويتي يشارك للمرة الثالثة في معرض
وظيفتي السنوي لجذب أبرز المواهب إلى فريق عمله

- أفراح الأربش: معرض وظيفتي من أبرز المعارض السنوية للتعرف على المهارات المميزة وتقديم فرص مميزة لها
- البنك يواصل تحقيق النمو في نسبة التكويت في إداراته وأقسامه ويعمل على تطوير موظفيه وقدراتهم



التي يقدمها لجميع العملاء لديه، وتعزيز مستوى الابتكار لديه، والارتقاء بمكانته التنافسية في السوق المحلي.

مع المؤسسات المتخصصة، لتطوير قدرات فريق العمل للارتقاء بالخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المتنوعة

والعديد من ورش العمل والبرامج التدريبية على المستوى الداخلي وعبر نظامه الإلكتروني بالتعاون

المساواة بين الرجال والنساء، مبينة أن البنك يعمل أيضاً على تقديم دورات تدريبية للتعليم والتطوير المستمر

السياسات الوظيفية لديه مما يساعده على جذب أفضل المواهب والاحتفاظ بالكفاءات في إداراته وأقسامه، وتعزيز

التوظيف نقطة الانطلاق للخريجين لشق طريقهم المهني، وتطوير قدراتهم بشكل فعال، و ربطهم بأصحاب العمل في جميع القطاعات، والمساهمة في تحضيرهم للانضمام إلى سوق العمل بأفضل طريقة ممكنة.

وذكرت أن البنك الأهلي الكويتي حريص على تعزيز فريق عمله بالمهارات الوطنية المميزة وهو ما يتبين من خلال النمو المتواصل الذي يحققه في نسبة التكويت لديه والتي تعتبر من الأعلى على صعيد القطاع المصرفي في دولة الكويت، مشيرة إلى أن البنك يعمل أيضاً على تطوير مهارات الموظفين الكويتيين وتعزيز فريق الإدارة التنفيذية لديه باستمرار.

وأفادت إن البنك الأهلي الكويتي حرص خلال المعرض على تقديم أبرز الفرص الوظيفية المتاحة لديه، والتعريف بالمزاي المتنوعة التي يقدمها لموظفيه، إلى جانب تنظيم العديد من الأنشطة والمسابقات التي شهدت تفاعلاً كبيراً من الزوار، لافتة إلى أن جناح البنك شهد إقبالاً كبيراً بحيث قام فريق العمل بالتعريف بطبيعة العمل في القطاع المصرفي ولدى البنك بشكل خاص، والمهام اليومية في إداراته وأقسامه وفروعه، والمزايا الوظيفية التي يقدمها للموظفين لديه والتي تجعل منه إحدى أبرز جهات العمل في القطاع المصرفي داخل دولة الكويت.

ولفتت الأربش في نهاية تصريحها إلى أن البنك الأهلي الكويتي يعمل على تطوير

أعلن البنك الأهلي الكويتي مشاركته للعام الثالث على التوالي في معرض وظيفتي السنوي الثالث الذي أقيم في قاعة الأرينا من 17 إلى 19 أكتوبر، ضمن التزامه الدائم بالتفاعل مع الخريجين والباحثين عن العمل، وانطلاقاً من مسؤوليته كمؤسسة مصرفية مسؤولة في دولة الكويت، ومساندة جهود الجهات المعنية لتوفير فرص العمل للشباب في القطاع الخاص.

وشهد المعرض مشاركة عدد كبير من الشركات في مختلف القطاعات من أجل التعريف بالفرص الوظيفية المتاحة، والتعرف على المواهب المتاحة في السوق الكويتي واستكشاف قدراتها والخبرات التي تملكها، وقد قام فريق الموارد البشرية باستقبال طلبات التوظيف وذلك حرصاً من البنك على توظيف الكوادر الوطنية الواعدة، بما يساهم في تعزيز موقعه بين أفضل الجهات توظيفاً للعمالة الوطنية في القطاع الخاص عموماً وضمن القطاع المصرفي خصوصاً.

وبهذه المناسبة، صرحت أفراح الأربش مدير عام إدارة الموارد البشرية في البنك الأهلي الكويتي «يشكل معرض وظيفتي واحداً من أبرز المعارض السنوية التي نحرص على المشاركة فيها، والتي تعكس الاهتمام الكبير الذي يوليه البنك لجذب أفضل الكفاءات إلى صفوفه، وتعزيز فريق عمله بأفضل القدرات، ضمن إطار حرصه المستمر على الاستثمار في المواهب الشابة وتقديم كل سبل الدعم لها، وتمثل المشاركة في معارض



الشركة رعت النسخة الثالثة من معرض «وظيفتي»

بورسلي: تنمية قدرات الكوادر الوطنية في التقنيات
المُستجدة ركيزة أساسية في استراتيجية «زين»

فريق زين في المعرض



د. نادر الجلال وبورسلي والمرزوق والخشتي خلال حفل الافتتاح

أعلنت زين عن رعايتها للنسخة الثالثة من «وظيفتي» - أضخم تجمع وظيفي على مستوى الكويت، والذي أقيم على مدار نهاية الأسبوع في الأرينا تحت رعاية وحضور معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية بالوكالة د. نادر الجلال.

شهد حفل الافتتاح حضور الرئيس التنفيذي للغاية المؤسسية والموارد البشرية في زين الكويت نوال بورسلي، والرئيس التنفيذي للأعمال والحلول حمد المرزوق، والرئيس التنفيذي للعلاقات والشؤون المؤسسية وليد الخشتي، بالإضافة إلى المسؤولين التنفيذيين للموارد البشرية من كبرى الشركات والجهات المشاركة في المعرض.

وفي تعليقه، قالت نوال بورسلي: «إن استقطاب الكوادر والكفاءات الوطنية للعمل في القطاع الخاص وتنمية مهاراتها تعتبر ركيزة أساسية في استراتيجيتنا، لا سيما في مجالات التقنيات المُستجدة وحلول تكنولوجيا المستقبل التي تمثل جوهر أعمالنا في زين».

وأضافت بقولها: «تنتهج زين استراتيجية شاملة للغاية المؤسسية والموارد البشرية

للإستثمار في العنصر البشري، فنحن نحرص بشكل دوري على تعزيز قدرات ومواهب موظفينا في شتى أوجه ومجالات العمل بما يُحقق النمو المُستدام لمسيرتهم الوظيفية، وبالأخص في المجالات الحديثة مثل التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، البيانات الضخمة، وغيرها».

وأوضحت قائلة: «إن تعزيز وجود العنصر الوطني في القطاع الخاص يسهم في تحقيق الأهداف التنموية للدولة، وتعزيز التنافسية وتنويع الاقتصاد، وتحقيق النمو المُستدام، ولهذا فنحن ملتزمون بدعم مثل هذه الجهود التي تُنشط سوق العمل، وتجمع كبرى الجهات العاملة من مختلف القطاعات الحيوية تحت سقف واحد لاستعراض فرصها الوظيفية أمام الخريجين والباحثين عن عمل».

وبكونها الراعي الرسمي، تقوم زين بدعم أكثر من 15 جلسة ترقية وأكثر من 40 ورشة عمل تُقام على هامش المعرض، والتي تركز حول عدد من المواضيع الهامة مثل استخدامات الذكاء الاصطناعي في المقابلات

والشخصية، أخلاقيات بيئة العمل، إدارة الوقت، إعداد السيرة الذاتية، التسويق المهني، تحديد المسار الوظيفي، القيادة، بناء الولاء الوظيفي، النجاح في القطاع الخاص، الثقافة المؤسسية، التطور الوظيفي، وغيرها الكثير.

ويُعتبر معرض «وظيفتي» أكبر تجمع وظيفي بالكويت، وأقيم على مدار نهاية الأسبوع الماضي في الأرينا كويت بمشاركة عشرات الشركات وجهات العمل من مختلف القطاعات الحيوية لخدمة الآلاف من الخريجين والباحثين عن عمل.



BAUME

شامبو لازالة حبوب فروة الرأس
والصدفيه والحكه

مرخص من وزارة الصحة



مركز دراسات الاستثمار ينظم برنامج تدريبي لتعزيز المعرفة المالية لغير المتخصصين



المالي ودقة اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وفي ختام تصريحها، أكدت فدوى درويش على استمرار مساعي الاتحاد وجهوده في دعم الكوادر العاملة في شركات الاستثمار سعياً للمساهمة في تطوير قطاع الاستثمار ورفع كفاءته من أجل تحقيق نمو مستدام يعزز من قدرة القطاع على الإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني.

وقد اشتمل البرنامج على دراسة حالات عملية تمكن المشاركين من تطبيق المفاهيم المالية في الواقع العملي، إلى جانب تدريبهم على تقنيات اتخاذ القرارات المالية بناءً على تحليل التكاليف الثابتة والمتغيرة، وتحليل نقطة التعادل، كذلك، تم تناول عملية إعداد الموازنات وكيفية المشاركة الفعالة فيها، مما يعزز من كفاءة التخطيط

ارتباطها بالمفاهيم المالية الرئيسية، وكيفية تتبع تدفق الأموال داخل الشركة وتأثير العمليات التجارية المختلفة على القوائم المالية. ويُعد هذا البرنامج خطوة هامة نحو تطوير المهارات المالية للمشاركين، حيث تساهم المعرفة المكتسبة على تحسين عملية اتخاذ القرار بناءً على أسس مالية دقيقة ومدروسة بما يساهم في تعزيز الأداء المالي لمؤسساتهم بشكل فعال.

وأشارت فدوى درويش إلى أن البرنامج التدريبي قد ركّز على تزويد المشاركين بالمهارات والمعرفة التي تمكنهم من تفسير وتحليل العناصر الرئيسية للبيانات المالية وفهم كيفية تدفق الأموال في الشركة وتأثيرات أي معاملة تجارية على البيانات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فقد قدّم البرنامج للمشاركين فهماً عميقاً حول عملية إعداد الميزانيات ومدى

تدريبي للموظفين من مختلف الإدارات ممن يشغلون مناصب غير مالية ويسعون إلى تعزيز معرفتهم المالية تحت عنوان Finance for Non-Finance Professionals، وتم تنظيم هذا البرنامج الذي قدّمه المحاضر / علاء غانم - الرئيس التنفيذي لشركة Business Company في الفترة من 15-17 أكتوبر 2024 عبر جلسات تفاعلية حية في مقر الاتحاد.

الأساسية لفهم كيفية تأثير العمليات المالية على مختلف جوانب العمل، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات أكثر فعالية تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للشركة، ويساعد في تعزيز الكفاءة وتحسين التوقعات المستقبلية، مما يعزز فرص النجاح في بيئة الأعمال الديناميكية. وبناءً على ذلك، قام الاتحاد، من خلال ذراعه التدريبي - مركز دراسات الاستثمار، بتصميم برنامج

صرّحت فدوى درويش - أمين عام اتحاد شركات الاستثمار، أنه في عالم الأعمال اليوم، أصبحت المعرفة المالية ليست حكراً على المتخصصين فقط، بل هي مهارة أساسية يحتاجها كل من يسعى لفهم الصورة الشاملة للأنشطة التجارية واتخاذ قرارات مبنية على أسس متينة، حتى الأفراد الذين لا يعملون في أقسام المالية أو المحاسبة بحاجة إلى الإلمام بالمفاهيم المالية

Corny® كورني

بوب كورن POPCORN

SPECIAL OFFER

استخدم الكود **off15** واحصل على خصم **15%**

عبر موقعنا

www.popcorn.net



في محطة إنجاز جديدة تؤكد ريادتها للشركات المبتكرة مع القطاع الحكومي والخاص

Ooredoo الكويت تنال جائزة مجلس SAMENA

لقيادة التميز في ابتكار الخدمات الرقمية للعام 2024

• Ooredoo الكويت تعمل باستراتيجية غير تقليدية بتوسيع نطاق الشراكات بقطاعات مختلفة



تواصل رائدة الاتصالات المتكاملة، Ooredoo الكويت، حصد الجوائز التقديرية في مجال الاتصالات والتكنولوجيا من أهم المنصات الإعلامية وبرامج الجوائز المرموقة، معلنة عن فوزها بجائزة "التميز في ابتكار الخدمات الرقمية" للعام 2024، وذلك ضمن إطار فعاليات حفل توزيع جوائز القيادة من مجلس SAMENA، تقديراً لإنجازات Ooredoo الكويت المتميزة في مجال التحول الرقمي والمشاريع المبتكرة خلال الفترة السابقة، مما أسهم في تنمية قطاع الاتصالات على مستوى المنطقة، كما يأتي هذا التكريم ليعكس التزام Ooredoo بتقديم حلول اتصالات مبتكرة تلبي احتياجات عملائها، وتعزيز التجربة الرقمية في الكويت.

تحقيق الريادة في التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي

ونجحت Ooredoo الكويت من خلال المبادرات والشراكات الاستراتيجية بينها وبين القطاع الخاص والحكومي من تصدر صناعة المنصات الإلكترونية وتشغيلها وإداراتها من خلال مشروع إنشاء وإدارة وتشغيل منصة 51 التابعة لوزارة الإعلام بالكويت وكذلك خلق تعاون غير تقليدي وغير مسبوق في سوق الاتصالات متمثلاً في الشراكة مع مجموعة الشايح عملاق قطاع التجزئة لإطلاق «أورا موبايل» وهذا يعكس الاستراتيجية التي تعمل عليها شركة Ooredoo الكويت بكونها ليست فقط مزود لخدمات الاتصالات وإنما هي الشريك الرقمي لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات في شتى المجالات التقنية.

وكما تعمل الشركة على وضع الحلول السلسلة والخدمات الرقمية الغير تقليدية لتواكب التطور والثورة التكنولوجية ووفقاً لمعايير برنامج SAMENA الدولي لتكريم الجهود القيادية، تم اختيار Ooredoo الكويت من بين العديد من الشركات التي رشحت لفئة التميز في الابتكار الرقمي، لتكون هي الأجدد باللقب، وذلك بعد ترشيحها للجائزة المرموقة بفضل المبادرات الرائدة التي أطلقتها مؤخراً بينها وبين القطاعين الحكومي والقطاع الخاص، محققة إنجاز أسهم بإثراء المشهد الرقمي في البلاد.

من أفضل الحلول الرقمية المتاحة، مع الاستمتاع بالمزيد من الابتكارات الرقمية الترفيهية وغيرها، بما يعكس شغف Ooredoo الكويت بالإبداع الذي يعتبر الدافع الرئيسي لاستمرار أعمالها وجهودها في أن تصبح الخيار الأول للعملاء في مجال الاتصالات.

وختاماً، يجدر الذكر بأن جائزة مجلس SAMENA "التميز في ابتكار الخدمات الرقمية" للعام 2024، جاءت لتُضيف لقائمة Ooredoo الكويت الطويلة من الجوائز والتكريمات التي حصلت عليها طوال مسيرتها الناجحة، والتي تعد كل واحدة منها شهادة مرموقة على الإنجازات البارزة لمعهد Ooredoo الكويت، معززة مكانة الشركة في السوق الإقليمي والعالمي، كمزود رائد للخدمات المتكاملة.

موثوق، لتلعب دور محوري في دفع عجلة التقدم والتحول الرقمي في الكويت والمنطقة، وذلك تأكيداً على مكانتها كطرف رئيسي في مشهد الاتصالات الحديث.

وتؤكد جائزة مجلس SAMENA على مكانة Ooredoo الكويت الريادية بين قادة صناعة الاتصالات في المنطقة، كما تعزز رؤية الشركة وتطلعاتها نحو عصر رقمي مدفوع بالابتكار والتعاون، واستمرارها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية القائمة على تمكين المجتمع رقمياً، ملبية احتياجاته، مع الحفاظ على مبادئ الاستدامة المؤسسية والرقمية.

كما تجدر الإشارة إلى سعي Ooredoo الكويت نحو التميز، من خلال توسيع نطاق خدماتها لتغطي اهتمامات واحتياجات أكبر شريحة من العملاء، مما يضمن لهم الحصول والاستفادة

وتفضيلاتهم، حتى لم يقتصر التركيز فقط على عملاء سوق الاتصالات، وإنما توجهت استراتيجية شركة Ooredoo الكويت نحو شراكات مميزة ومبتكرة لتطویر وتقديم خدمات رقمية جديدة ومبتكرة، بحلول أعلى كفاءة وأكثر تطوراً. وحرصت Ooredoo الكويت على أن تكون الشريك الأمثل لعملائها بما يتناسب مع أسلوب حياتهم اليومية، ملبية احتياجاتهم في مجال الاتصالات، من خلال قدرتها المميزة على الابتكار في طرح خدمات تلاقي تطلعات المستهلكين العصرية والمتغيرة وتوقعها.

وبنظرتها المستقبلية والقيادية، تسهم Ooredoo الكويت إسهاماً مباشراً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال توسيع شبكتها وتقديم خدماتها الأساسية والمضافة كمزود

بقدرات الشركة وإنجازاتها في هذا القطاع المتنامي، فمن خلال البحث والدراسة المكثفة والتخطيط الاستراتيجي، استطاعت Ooredoo الكويت فهم احتياجات العملاء

في المنطقة تتصدر Ooredoo الكويت قيادة سوق الاتصالات والحلول الرقمية من خلال هذه الخدمات التي توفرها. ومن جهتها أشادت لجنة تحكيم مجلس SAMENA



إنجاز جديد لـ OOREDOO

Ooredoo الكويت تفوز بجائزة مجلس الدولي لقيادة التميز في ابتكار الخدمات الرقمية



الإمارات في صدارة دول الإقليم في سرعة نمو شركات التكنولوجيا الناشئة



اقتصاد أبوظبي. فرص عمل نوعية في أبوظبي، إذ توفر حالياً تجدر الإشارة إلى أن الشركات الناشئة العاملة تحت مظلة «Hub71»، تواصل خلق

وتحقيق قيمة اقتصادية كبيرة، وتخلق فرص عمل جديدة في أبوظبي.

وأضاف علوان أن مجتمع الشركات الناشئة في الإمارة يواصل نموه مدفوعاً بالبرامج المخصصة التي تنفذها «Hub71»، وبشراكاتها الاستراتيجية، والالتزام بالابتكار، مؤكداً تطلع «Hub71» لتعزيز دعم الشركات الناشئة في القطاعات المختلفة؛ بما فيها قطاع الاستدامة، عبر منظومة التكنولوجيا المناخية «Hub71+ ClimateTech»، تماشياً مع رؤية أبوظبي الاقتصادية، وفتح آفاق واسعة للابتكار والنمو.

وأوضح أن «Hub71» تركز على تسهيل وصول الشركات الناشئة إلى رأس المال والمواهب والشراكات المؤسسية، ودعم رواد الأعمال لتوسعة نطاق أعمالهم بسرعة، وبالتالي تمكين مشاريع ناجحة والإسهام في منظومة متكاملة قادرة على دعم

الناشئة نمواً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلال الفترة بين النصف الثاني من عام 2021 ونهاية العام الماضي 2023، محققة خلال الفترة ذاتها 4.2 مليار دولار من القيمة في منظومة شركاتها الناشئة.

ووفقاً للتقرير، بلغ إجمالي تمويلات الشركات في مراحل التأسيس المبكر نحو 224 مليون دولار، فيما وصل إجمالي تمويلات رأس المال المخاطر بين النصف الثاني من 2021 و 2023 إلى أكثر من مليار دولار، بفضل الأنشطة المتنامية للشركات الناشئة العاملة تحت مظلة منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي «Hub71». وقال أحمد علوان، الرئيس التنفيذي لـ«Hub71» لوكالة «وام» «تشهد (Hub71) إقبلاً متزايداً من شركات التكنولوجيا الناشئة، التي تسهم في مواجهة التحديات العالمية،

تتصدر دولة الإمارات المؤشرات العالمية المرتبطة بالشركات الناشئة، وفقاً للبيانات الإحصائية الأخيرة لـ«STATISTA»، تصدرت الإمارات كأعلى دولة خليجية حاضنة للشركات الناشئة، بعد تسجيل أكثر من 5600 شركة ناشئة في أنحاء الدولة، حتى الربع الثاني من العام الجاري 2024.

وأكدت البيانات أن الإمارات تقود مشهد الشركات الناشئة المختصة بالتكنولوجيا المالية في المنطقة، حيث تمتلك حالياً أكثر من 550 شركة مختصة بهذا المجال. وأكدت تقارير صادرة عن مؤسسة الاستشارات والأبحاث العالمية «ستارت- أب جينوم»، أن الإمارات تواصل تقديمها في المؤشرات الدولية، وتبرز كأسرع منظومات للشركات الناشئة نمواً في المنطقة. وفي تقرير المؤسسة، حافظت أبوظبي على مكانتها كأسرع منظومة للشركات

بنك قطر الوطني يتوقع صمود التجارة العالمية أمام الرياح المعاكسة في عام 2025



مستويات تيسيرية بحلول نهاية عام 2025. وتتأثر التجارة الدولية بشكل كبير بمعدلات الائتمان وأسعار الفائدة، نظرا لتأثيرهما على الاستثمار من جانب الشركات وعلى الطلب على السلع المعمرة من جانب الأسر، وهما مكونان رئيسيان في تدفقات التجارة. وبالتالي، فإن دورة التيسير النقدي في الاقتصادات المتقدمة من شأنها أن تضيق زخما إلى نمو التجارة العالمية.

العنصر الثالث الذي استند عليه التقرير تمثل في إعطاء جولات خفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الكبرى دفعة إضافية للتجارة. ونظرا للتقدم المحرز في السيطرة على التضخم، يشجع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي / البنك المركزي / والبنك المركزي الأوروبي في عملية كبيرة من دورة التيسير النقدي. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الدورة إلى تحويل أسعار الفائدة من المنطقة المقيدة إلى

الصينية سلسلة من التدابير النقدية والمالية والضريبية المنسقة لتقديم الدعم لاقتصاد البلاد الذي يعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ونتوقع أن تعمل الحزمة الشاملة من التدابير السياسية على تعزيز النمو الاقتصادي في الصين وشرق آسيا، مما يولد المزيد من الزخم في المنطقة التجارية الأكثر ديناميكية على وجه الأرض. وهذا من شأنه أن يدعم بشكل أكبر تسريع النمو الإجمالي للتجارة.

عناصر رئيسية أولها أن المؤشرات الرائدة الرئيسية تشير إلى تحسن أحجام التجارة، حيث تعد توقعات المستثمرين بشأن الأرباح المستقبلية للشركات في قطاع النقل مؤشرا لآفاق التجارة العالمية. وفي السياق يشير أداء مؤشر داو جونز للنقل - هو مؤشر يتكون من أسهم شركات الطيران والنقل بالشاحنات والنقل البحري والنقل عبر السكك الحديدية وشركات التوصيل - عادة إلى التحولات التي ستطرأ على ديناميكيات الصادرات العالمية. فبعد أن وصل هذا المؤشر إلى أدنى مستوى له في منتصف عام 2024 على أساس سنوي، عاد إلى النطاق الإيجابي الذي يشير إلى توسع التجارة. ومن المفيد أيضا أن نتبع أداء الصادرات في الاقتصادات الآسيوية شديدة الاندماج في الاقتصاد العالمي، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان، التي تنشر إحصاءات التجارة بشكل مبكر.

واضاف التقرير بعد أن أظهر مؤشر داو جونز نموا سلبيا خلال معظم العام الماضي، تماشيا مع انكماش التجارة العالمية، بدأ هذا المقياس اتجاها تصاعديا ولا يزال في النطاق التوسعي. وبشكل عام، تشير المؤشرات الرئيسية إلى أن التجارة ستحافظ على وتيرة تعافيتها.

العنصر الثاني الذي تناوله التقرير بالتحليل تعلق بإعلان الحكومة الصينية عن حزمة من التدابير القوية لتحفيز الاقتصاد، مما ساهم في تحسين آفاق التجارة الدولية في الأمد المتوسط. خلال هذا العام، بدأت المخاوف بشأن أداء الاقتصاد الصيني تتزايد وسط الضغوط الانكماشية، وأزمة العقارات، والزمخ السلبى في معنويات المستثمرين. وشهدت توقعات النمو الاقتصادي لعام 2024 تقلبات بين 4.5% و4.9%، وهو نطاق يقل بكثير عن متوسط الـ10 سنوات البالغ 5.6%. وفي استجابة قوية، وضعت السلطات

توقع /بنك قطر الوطني QNB/ أن تصمد التجارة العالمية أمام الرياح المعاكسة الكبيرة في عام 2025، مشيرا إلى نمو أحجام التجارة من 2.8 بالمئة في العام 2024 إلى 3.2 بالمئة في العام المقبل، وذلك في غياب تزايد كبير في الإجراءات الحمائية والاضطرابات الجيوسياسية، بالإضافة إلى التحفيز الاقتصادي القوي في الصين، وجولات خفض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة. وأوضح بنك قطر الوطني في تقريره الأسبوعي أن التجارة العالمية شهدت تقلبات غير عادية في السنوات الأخيرة، فبعد التراجع الحاد في أحجام التجارة في عام 2020 نتيجة لجائحة كورونا /كوفيد-19/، حدث انتعاش قوي في عام 2021، مع انحسار الجائحة وبدء عملية إعادة فتح الاقتصاد العالمي تدريجيا.

ولفت التقرير إلى أن ظهور بيئة مليئة بالتحديات، وسط تصاعد أسعار الفائدة، وارتفاع معدلات التضخم، وعدم الاستقرار الجيوسياسي أدت إلى تباطؤ حاد في النشاط التجاري في عام 2022، وكان الوضع مخيبا للآمال بدرجة أكبر في عام 2023، مشيرا إلى حدوث انكماش غير معهود للأحجام الحقيقية للتجارة إلا في عام 2009 في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وفي عام 2020 مع الاضطرابات الهائلة التي سببتها جائحة كوفيد.

وقال التقرير إنه بالرغم من أن بعض الرياح المعاكسة لا تزال مستمرة اليوم، بما في ذلك البيئة الجيوسياسية الصعبة التي تتسم بتزايد الحمائية والاضطرابات اللوجستية، فقد بدأ التعافي المعتدل يظهر في عام 2024. ورأى أن هذا التعافي سيستمر في عام 2025، على الرغم من أن نمو التجارة العالمية سيظل دون المتوسط طويل الأجل السائد قبل جائحة كورونا. وأرجع التقرير التعافي المشار إليه إلى ثلاثة



watania

Al-Watania Paper Products Company
الشركة الوطنية للمنتجات الورقية

مناديل ومناشف وطني

.. 20 سنة من الجودة



اطلب الان



100%

منتج كويتي
عدد ورق صحيح
ألياف طبيعية

www.watani.com.kw

70 مليار دولار إنفاق السعودية والإمارات على قطاع الاتصالات خلال 2024

• حجم الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السعودية يبلغ نحو 46.6 مليار دولار



أشار تقرير حديث إلى ارتفاع حجم الإنفاق على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في السعودية والإمارات خلال عام 2024 ليصل إلى 70 مليار دولار.

ومن المتوقع أن يبلغ حجم الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السعودية نحو 46.6 مليار دولار خلال 2024 مدفوعاً بالنمو القوي في قطاعات مثل الحوسبة السحابية، والاتصالات المتنقلة، واعتماد تقنيات الجيل الخامس (5G) وغيرها من التقنيات الرقمية، بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي بعيداً عن الاعتماد على النفط وتعزيز الابتكار الرقمي، وفق ما ذكره تقرير مركز «إنترريجنال للتحليلات الاستراتيجية».

وفي معرض جيتكس غلوبال 2024 الذي اختتم أعماله في دبي يوم الجمعة، شاركت السعودية بشكل بارز عبر جناح يضم 40 شركة سعودية في مجالات الاتصالات والتكنولوجيا، تحت

والتتي ستوفر سرعات اتصالات وإنترنت فائقة فيما بدأت شركات عالمية مثل «زد تي إي» و«تشاينا يونيكوم» و«هاواي» و«أبل» و«غوغل» و«سامسونغ»، الصراع على تلك الشبكات لضمان الريادة فيها.

في جميع المجالات لاسيما في التنقل الذكي والصناعة واللوجستيات والخدمات وعشرات القطاعات. وتوقع التقرير أن تدخل شبكات الجيل السادس الخدمة العام 2030؛ والتي بدأ السباق العالمي لاستشرافها

الاتصال بهذه الشبكات في الفترة الحالية والتطورات المتسارعة فيها والتي اقتربت على دخول مرحلة شبكات الجيل السادس، كما يشهد العالم صراعاً محموماً حالياً على الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات

الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. وذكر «إنترريجنال» أنه يمكن الوقوف على أبرز ملامح التطورات التكنولوجية في استمرار نمو شبكات الجيل الخامس حيث ترتبط تكنولوجيا

تقنية المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حوالي 193.7 مليار دولار بنمو 5% خلال 2024 ما يعكس التوجهات نحو تسريع التحول الرقمي وزيادة التركيز على أمن المعلومات والتكنولوجيات الناشئة مثل

اول و اكبر سلسلة تجارب و العاب في آر في الكويت!



WWW.VRMANIAQ8.COM



+965 55 777 664

@VRMANIA_Q8



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624 

 @aleqtisadyahkw

 @aleqtisadyahkw

تابعونا:

البنوك بين الودائع والقروض

بقلم - حامد السيف

المدير العام الأسبق لسوق الكويت للأوراق المالية - الرئيس والعضو المنتدب الأسبق شركة الأوسط للاستثمار

المودعين أن يحرصوا على اختيار البنوك ذات السمعة الجيدة تاريخياً، حيث أن البنك الجيد يختار أعضاء مجلس الإدارة من المحترفين أصحاب الخبرة المقيدين لنجاح أعماله، ويحرص على أن تكون الإدارة التنفيذية من المتخصصين وليس من ملاك البنك لترضية أهلهم أو أصدقاءهم.

هذه نبذة عن كيفية عمل البنوك، والهدف منها هو تنوير المودعين لضمان سلامة أموالهم والاستمرار في الاستفادة منها في

من فرق سعر الفائدة، لذلك سمعة إدارة البنك تكون على المحك وتخضع دائماً لحسن الإدارة والمحافظة على أموال المودعين. من هنا على المودعين أن يحرصوا على أن يودعوا أموالهم مع البنوك التي تحافظ عليها عن طريق إقراضها لأطراف ملاءتها المالية عالية وجادة في أعمالها ومشاريعها، لضمان تسديد القرض في المستقبل. وهو جزء من عمليات البنوك والمخاطر المحيطة بها. لذلك على

البنوك التجارية هي تلك البنوك التي لا تعتمد على رأس مالها في الأغراض الاستثمارية، بل تكون كل قروضها من أموال المودعين، وتكون أرباح البنك من الفرق بين سعر الفائدة الذي تعطيه للمودع وسعر الفائدة الذي تأخذه المقرض. إذن فالبنوك التجارية هي مجرد وسيط بين المودع والمقرض، والعمليّة البنكية برمتها هي إدارة البنك لودائع وأموال المودعين. وهي ليست أمواله، بل هي أموال المودعين، والبنك يستفيد

أموالهم. إنه مجرد تحذير لما هو قادم من الأيام لأخذ الحيطة في طريقة إدارة أموالهم وسلامتها، والتفكير في طريق آمنة لتنويع استثماراتهم من أجل مستقبل أفضل. ودمتم والله المستعان...

المستقبل بدون أي مشاكل. إنه موضوع مهم لتعريف المودعين أن الأمور الآن في الظروف الحالية السلبية لاقتصاديات العالم تحتاج إلى المزيد من الحذر والتأني والبحث قبل اختيار البنك الذي يودعون فيه

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية

@aleqtisadyahkw

جميل بردى
50131108

50300624

news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام PDF